



# تحليل تأثير السياسات النقدية المصرية على أداء البنوك

في الفترة ٢٠١٥ - ٢٠٢٥

إعداد الباحث

محمد عبد الحميد الهنداوي

مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية

المجلد (١٢) العدد (١٢)

الجزء الثاني - يوليو ٢٠٢٥

## مقدمة :

يعد الجهاز المصرفي أحد الركائز الأساسية للاقتصاد، حيث يلعب دورًا حيويًا في تحقيق الاستقرار المالي، دعم النمو الاقتصادي، وتوفير التمويل اللازم للقطاعات الإنتاجية. في هذا السياق، تُعد السياسات النقدية التي يطبقها البنك المركزي المصري أداة رئيسية في توجيه عمل البنوك التجارية، سواء من خلال تحديد أسعار الفائدة، إدارة السيولة، أو التحكم في حجم الائتمان الممنوح. ومنذ عام ٢٠١٥ وحتى عام ٢٠٢٤، شهد الاقتصاد المصري تحولات كبيرة في السياسة النقدية، تأثرت بعوامل محلية وعالمية، ما انعكس بشكل مباشر على كفاءة وأداء الجهاز المصرفي.

وخلال هذه الفترة، مر الاقتصاد المصري بعدة مراحل أبرزها تعويم الجنيه في ٢٠١٦، جائحة كورونا في ٢٠٢٠، ثم مرحلة التشديد النقدي بدءًا من ٢٠٢٢ لمواجهة التضخم، مما فرض تحديات جديدة على البنوك التجارية، وأثر على هيكل الائتمان، جودة الأصول، الربحية، المخاطر، والمنافسة داخل القطاع المصرفي. وبينما أدت بعض هذه السياسات إلى تحسين الاستقرار المالي وزيادة ربحية البنوك، فإنها في الوقت ذاته رفعت من تكلفة التمويل، وزادت من اعتماد البنوك على أدوات مؤقتة مثل شهادات الادخار، مما يطرح تساؤلات حول مدى استدامة هذا النمو.

وبناءً على ذلك، يهدف هذا الفصل إلى تحليل السياسات النقدية المرتبطة بالجهاز المصرفي خلال العقد الأخير، وتقييم أثرها على البنوك التجارية في مصر، مع التركيز على الأداء المالي والتشغيلي لكل من البنك الأهلي المصري، بنك مصر، البنك التجاري الدولي (CIB)، وبنك القاهرة، باعتبارها أبرز المؤسسات المصرفية في السوق المصري. كما الفصل مدى فعالية هذه السياسات في تحسين كفاءة الجهاز المصرفي، ويقدم مقترحات لتطوير السياسات النقدية بما يحقق التوازن بين استقرار الأسعار، تحفيز النمو الاقتصادي، وتعزيز الابتكار في القطاع المصرفي.

## تقسيم الفصل :

### المبحث الأول: السياسات النقدية في مصر (٢٠١٥-٢٠٢٤) وتأثيرها على الجهاز المصرفي

ويركز هذا المبحث على تحليل السياسات النقدية التي اتبعتها البنك المركزي المصري خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٤، وكيف أثرت هذه التغيرات على السيولة المصرفية، سوق الإقراض، العلاقة بين البنوك التجارية والبنك المركزي، والمنافسة داخل القطاع المصرفي.

#### المطلب الأول: تحليل التطورات في السياسة النقدية خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٢٤)

- ٢٠١٥-٢٠١٦ (ما قبل التعويم): سياسات نقدية متشددة لمواجهة أزمة نقص الدولار.
- ٢٠١٦ (تعويم الجنيه): رفع الفائدة، جذب الأموال الساخنة، وزيادة التمويل الحكومي من البنوك.
- ٢٠٢٠-٢٠٢١ (جائحة كورونا): تخفيض الفائدة لدعم الاقتصاد، وتأثير ذلك على السيولة المصرفية.
- ٢٠٢٢-٢٠٢٤ (مرحلة التشديد النقدي): رفع الفائدة مرة أخرى، إصدار شهادات الادخار، وتأثيرها على البنوك.

#### المطلب الثاني: تأثير هذه السياسات على الجهاز المصرفي

- كيف أثر تحرير سعر الصرف على السيولة المصرفية وسوق الائتمان؟
- هل ساهم رفع الفائدة في تعديل هيكل الودائع والقروض؟
- ما مدى تأثير هذه السياسات على المنافسة بين البنوك التجارية؟
- كيف تعاملت البنوك مع متطلبات التمويل الحكومي وسط تشديد السياسة النقدية؟

#### المبحث الثاني: أثر السياسات النقدية على البنوك التجارية المصرية

يهدف هذا المبحث إلى تحليل أداء البنوك المصرية الكبرى خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٤، مع التركيز على توزيع الائتمان، جودة الأصول، الربحية، المخاطر، والمنافسة، وذلك استناداً إلى البيانات المالية التي تم جمعها.

#### المطلب الأول: تحليل أداء البنك الأهلي المصري

- تأثير الفائدة المرتفعة على الإقراض للمشروعات القومية.
- كيف أثرت السياسات النقدية على جودة الأصول والديون المتعثرة؟
- هل كانت أرباح البنك مستدامة أم معتمدة على شهادات الادخار؟
- هل أثرت السياسة النقدية على قدرة البنك في مواجهة البنوك الخاصة؟

### المطلب الثاني: تحليل أداء بنك مصر

- كيف أثرت السياسة النقدية على نمو القروض وتمويل المشروعات القومية؟
- كيف تأثرت أرباح البنك بعد رفع الفائدة؟
- هل ساهمت الخدمات الرقمية في تقليل تأثير السياسات النقدية؟
- المطلب الثالث: تحليل أداء البنك التجاري الدولي (CIB)
- كيف تعامل CIB مع تعويم الجنيه مقارنة بالبنوك الحكومية؟
- هل ساعدت استراتيجيته في الإقراض والاستثمار على مواجهة تقلبات السياسة النقدية؟
- كيف استفاد البنك من التحول الرقمي لزيادة الربحية بعيداً عن شهادات الادخار؟
- المطلب الرابع: تحليل أداء بنك القاهرة
- مدى تأثير البنك بسياسات رفع الفائدة وشهادات الادخار.

- كيف أثرت التغيرات في سعر الصرف على سيولة البنك وربحيته؟
- هل ساعد التحول الرقمي البنك على تقليل المخاطر المالية؟

### المبحث الثالث: تقييم كفاءة السياسات النقدية وتأثيرها على استقرار البنوك

يحلل هذا المبحث ما إذا كانت السياسات النقدية في مصر خلال ٢٠١٥-٢٠٢٤ قد ساعدت على تحسين كفاءة الجهاز المصرفي أم أنها خلقت تحديات جديدة للبنوك.

### المطلب الأول: هل ساعدت السياسات النقدية على تحسين كفاءة البنوك؟

- هل ساهمت في تحسين جودة الأصول وتقليل القروض المتعثرة؟
- هل زادت من قدرة البنوك على تمويل المشروعات الإنتاجية؟
- هل عززت استقلالية البنوك أم جعلتها أكثر اعتماداً على الدين الحكومي؟
- المطلب الثاني: تحليل استدامة ربحية البنوك تحت هذه السياسات
- هل الأرباح التي حققتها البنوك حقيقية أم نتيجة سياسات نقدية مؤقتة؟
- كيف تأثرت أرباح البنوك بتغيرات الفائدة؟
- ما الفرق بين أرباح البنوك الحكومية والخاصة في ظل هذه السياسات؟

**المطلب الثالث: هل أدت السياسات النقدية إلى استقرار الجهاز المصرفي؟**

- هل تأثرت معدلات السيولة في البنوك إيجابياً أم سلبياً؟
- كيف أثرت التغيرات النقدية على ثقة العملاء في البنوك؟

**المبحث الرابع: مقترحات لتحسين كفاءة الجهاز المصرفي من خلال السياسات النقدية**

يهدف هذا المبحث إلى تقديم مقترحات عملية لزيادة كفاءة الجهاز المصرفي المصري، وجعل السياسات النقدية أكثر استدامة.

- المطلب الأول: سياسات نقدية أكثر توازناً بين استقرار الأسعار وتحفيز النمو
- المطلب الثاني: تقليل اعتماد البنوك على شهادات الادخار لجذب السيولة
- المطلب الثالث: تحسين استقرار سعر الصرف وتقليل الفجوة بين السعر الرسمي والموازي
- المطلب الرابع: تعزيز الشمول المالي والابتكار المصرفي

## المبحث الأول

### السياسات النقدية في مصر (٢٠١٥-٢٠٢٤) وتأثيرها على الجهاز المصرفي

#### مقدمة :

تعريف السياسات النقدية :

تلعب السياسات النقدية دوراً هاماً في كافة النواحي الاقتصادية في المجتمع لما لها من عظيم الأثر على التطور الاقتصادي بمفهومه الشامل، عندما يكون هناك حالة كبيرة في الكساد وانخفاض على الطلب الاستهلاكي (Durante et al . , 2022) . و للسياسات النقدية مفهومان احدهما مفهوم ضيق و الآخر مفهوم ضيق :

#### • المفهوم الضيق للسياسات النقدية :

-هي الإجراءات التي تستخدمها السلطات النقدية بغرض تحقيق أهداف اقتصادية معينة و مراقبة المعروض النقدي .

-كذلك هي مجموعة الوسائل التي تتبعها السلطات النقدية من أجل التحكم في الكمية المعروضة من الأموال بغرض تحقيق اهداف اقتصادية معينة .وكذلك هي الإجراءات التي تقوم بها السلطات النقدية لتغيير حجم النقود .

#### • المفهوم الواسع للسياسات النقدية :

-هي جميع الإجراءات التي تقوم بها السلطة النقدية و الأجهزة المصرفية بهدف مراقبة حجم النقض المتوفر في الاقتصاد الوطني

و بخلاف المفهوم الضيق و الواسع للسياسات النقدية كذلك تعتبر السياسة النقدية هي السياسة التي تلجأ إليها الدول لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بالإضافة الى أنها تؤثر على الاستهلاك من خلال عرض النقود وكذلك الأسعار (Dibooglu, et al . ,2020)

كما تعرف السياسة النقدية هي السياسة التي تتبعها البنوك المركزية على مستوى العالم بغرض التحكم في المعروض النقدي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمحافظة على استقرار اسعار الصرف تماسك الاسعار والتحكم بأسعار الفائدة للسيطرة على التضخم او تجنب في حالة ركود او انكماش . وعلى ذلك ينطوى تعريف السياسة النقدية على عدة عناصر منها مايلي :-

١- مجموعة من القواعد والاساليب والاجراءات .

٢- يقوم بها الCB

٣- للتأثير على كم النقود.

٤- تقوم من أجل لتحقيق اهداف اقتصادية معينة

(Cheng, & Yang, , (2020) ، (Ferrari, et al . , (2021) .

وكذلك تعريف السياسة النقدية على أنها مجموعة من الاساليب والاجراءات التي تقوم بها السلطة النقدية CB للتحكم في عرض النقود لتحقيق اهداف اقتصادية معينة خلاص فترة زمنية محددة (He, & Qian, (2021).

يعرف كل من ( Cheng, & Yang, 2020 ) أن السياسات النقدية بأنها مجموعة من الوسائل التي تتبع لمراقبة عرض النقد بقصد تحقيق الهدف الاقتصادي . كما تعرف السياسة النقدية بأنها استراتيجية اقتصادية شاملة تستخدمها الحكومة في تقرير التوسع أو التقلص في عرض النقد في البلاد ويتم تطبيقها من خلال البنك المركز أو للخروج من بعض الأزمات الاقتصادية (Apergis, et al . , 2020) . وللسياسة النقدية معنيين معنى ضيق ومعنى واسع، فالسياسة النقدية بالمفهوم الضيق تعني "الاجراءات التي تستخدمها السلطة النقدية لمراقبة عرض النقد لتحقيق أهداف اقتصادية معينة كالاستخدام الكامل". أما السياسة النقدية بالمفهوم الواسع فهو ما اشار اليه أنزك Enizing ويشمل "جميع التنظيمات و الاجراءات النقدية و المصرفية لما لها من دور مؤثر في مراقبة النقد في النظام الاقتصادي " لتحقيق اهداف نقدية أو غير نقدية، و كذلك جميع الاجراءات غير النقدية التي تهدف الى التأثير في النظام النقدي والاقتصادي و بهذا المعنى تصبح السياسة النقدية شاملة لجميع التدابير النقدية المتخذة للتأثير في حجم و كلفة و قيمة النقود بالإضافة الى أغراض غير نقدية ، ولجميع التدابير غير النقدية التي تستهدف أغراض نقدية ( مفتن ٢٠٢٢ ) . يرى بول سامويلسون أن السياسات النقدية هي "مجموعة من السياسات الحكومية التي تهدف إلى التأثير على النشاط الاقتصادي الكلي من خلال التحكم في معدلات التضخم وتعزيز الاستقرار الاقتصادي"، ويشير إلى أن الهدف الأساسي منها هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي عبر التوازن بين التضخم والنمو (Samuelson & Nordhaus, Economics, 19th ed., McGraw-Hill, 2010).

أما ميلتون فريدمان، أحد رواد المدرسة النقدية، فيُعرّف السياسات النقدية بأنها "إدارة الدولة لمعدل نمو المعروض النقدي بهدف التحكم في معدلات التضخم وتعزيز الاستقرار الاقتصادي"، مؤكداً على أهمية الدور المحوري لعرض النقود في التأثير على مستويات الأسعار والنشاط الاقتصادي في الأجل الطويل (Friedman, A Program for Monetary Stability, 1960).

ويُعرّف البنك الدولي السياسات النقدية على أنها "إجراءات تُتخذ من قبل السلطات النقدية (البنك المركزي) للتأثير على توفر النقود وأسعار الفائدة بهدف تحقيق أهداف محددة، منها استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي المستدام" (World Bank, Monetary Policy Overview, 2023).

أما البنك المركزي الأوروبي، فيرى أن السياسات النقدية هي "الإجراءات التي يتم اتخاذها من قبل البنك المركزي لإدارة السيولة في النظام المالي والتحكم في أسعار الفائدة لتعزيز استقرار الأسعار ودعم السياسات الاقتصادية العامة" (European Central Bank, Monetary Policy, 2023).

وتُعرف الأكاديمية الوطنية للعلوم الاقتصادية السياسات النقدية بأنها "كافة التدخلات التي ينفذها البنك المركزي في الأسواق المالية لضبط حجم وتكلفة الأموال المتاحة، بهدف تحقيق توازن اقتصادي واستقرار في مستويات الأسعار والتوظيف" (National Academy of Economic Sciences, Macroeconomic Policy Reports, 2022).

كما يُعرّف البنك المركزي المصري السياسات النقدية بأنها "مجموعة من الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي بهدف التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل معدل التضخم، ومستوى التشغيل، والنمو الاقتصادي، وذلك من خلال أدوات مثل أسعار الفائدة، وسعر صرف الجنيه، وعمليات السوق المفتوحة، ونسب الاحتياطي الإلزامي" (البنك المركزي المصري، تقرير السياسة النقدية – مارس ٢٠٢٤). ومن خلال تلك التعريفات السابقة يمكن ان نعرف السياسات النقدية علي أنها :  
مجموعة من الإجراءات و الآليات التي تتبعها السلطات النقدية في الأنظمة الاقتصادية المختلفة بغرض مراقبة حجم المغروض النقدي و بهدف التحكم في المعروض النقدي في الحالات المختلفة سواء أكانت حالات التضخم أم حالات الإنكماش . و يجب أن نوضح كذلك العلاقة بين السياسات النقدية و السياسات المالية نظراً لأهمية ذلك .

#### العلاقة بين السياسة النقدية و السياسة المالية

شهدت السياسة النقدية في مصر خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٤ تحولات جوهرية استجابة للتحديات الاقتصادية المحلية والعالمية. وتباينت هذه السياسات بين التوسع النقدي في بعض الفترات لدعم النمو الاقتصادي، والتشديد النقدي في فترات أخرى للحد من التضخم واستقرار الأسواق المالية. وقد انعكست هذه التحولات بشكل مباشر على أداء الجهاز المصرفي، حيث تأثرت مستويات السيولة، توزيع الائتمان، هيكل الودائع، والمنافسة بين البنوك التجارية.

مع بداية الفترة، واجه الاقتصاد المصري تحديات تتعلق بنقص العملات الأجنبية، ما دفع البنك المركزي إلى تبني سياسات تهدف إلى تحسين استقرار النقد الأجنبي. وكان أبرز هذه التحولات تحرير سعر الصرف في نوفمبر ٢٠١٦، الذي أدى إلى انخفاض قيمة الجنيه المصري، ورافقه ارتفاع حاد في معدلات التضخم. لمواجهة هذه التغيرات، اتبع البنك المركزي سياسات نقدية صارمة تضمنت رفع أسعار الفائدة لجذب الاستثمارات الأجنبية وتخفيف الضغوط التضخمية. ومع ذلك، فقد أدى ذلك أيضاً إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض، مما أثر على قدرة الشركات والأفراد على الحصول على التمويل.

وفي عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١، مع انتشار جائحة كورونا، اضطر البنك المركزي إلى تغيير توجهاته نحو سياسة توسعية لتخفيف الأثر الاقتصادي السلبي للجائحة. وتم تخفيض أسعار الفائدة لدعم النشاط الاقتصادي، كما تم توفير تسهيلات مالية لدعم الشركات والأفراد. ومع ذلك، منذ عام ٢٠٢٢، عاد البنك المركزي إلى سياسات التشديد النقدي لمواجهة معدلات التضخم المرتفعة، حيث تم رفع أسعار الفائدة بشكل متكرر، إضافة إلى إصدار شهادات ادخار مرتفعة العائد لامتصاص السيولة من السوق.

وبناءً على ذلك، يهدف هذا المبحث إلى تحليل التطورات في السياسة النقدية خلال هذه الفترة، وتأثيرها على الجهاز المصرفي. في المطلب الأول، سيتم استعراض المراحل المختلفة التي مرت بها السياسة النقدية، بما في ذلك سياسات ما قبل التعويم، مرحلة التعويم في ٢٠١٦، سياسات التوسع النقدي خلال جائحة كورونا، ثم العودة إلى التشديد النقدي في ٢٠٢٢-٢٠٢٤. أما في المطلب الثاني، فسيتم تحليل تأثير هذه السياسات على السيولة المصرفية، سوق الإقراض، العلاقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية، وتأثيرها على المنافسة بين البنوك، مما يوفر رؤية شاملة لكيفية استجابة الجهاز المصرفي لهذه التغيرات النقدية.

### المطلب الأول

#### تحليل التطورات في السياسة النقدية خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٢٤)

خلال الفترة الممتدة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٤، شهد الاقتصاد المصري تحولات كبيرة في السياسة النقدية نتيجة لتغيرات اقتصادية داخلية وخارجية، ما استدعى تدخل البنك المركزي باتخاذ إجراءات مختلفة لتحقيق التوازن بين استقرار الأسعار، دعم النمو الاقتصادي، واستقرار القطاع المصرفي. تنوعت هذه السياسات بين التوسع النقدي في بعض الفترات لمواجهة التباطؤ الاقتصادي، والتشديد النقدي في فترات أخرى للحد من التضخم والسيطرة على السيولة.

وفي هذا السياق، يمكن تقسيم السياسة النقدية في مصر خلال هذه الفترة إلى أربع مراحل رئيسية، لكل منها سماتها الخاصة وتأثيراتها المختلفة على الجهاز المصرفي والاقتصاد الكلي.

#### ١. مرحلة ما قبل التعويم (٢٠١٥-٢٠١٦): استقرار نسبي مع مشاكل نقص الدولار :

أبرز ملامح هذه المرحلة:

- استقرار نسبي لسعر الصرف الرسمي عند ٧,٧-٨,٨ جنيه للدولار، لكن مع توسع الفجوة بين السعر الرسمي والسوق السوداء.

- أزمة نقص الدولار بسبب تراجع موارد العملة الصعبة مثل إيرادات السياحة، تحويلات المصريين في الخارج، والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- ضعف الاحتياطي النقدي الأجنبي، ما جعل البنك المركزي يفرض قيوداً على الاستيراد وتدفع النقد الأجنبي.

- ارتفاع العجز في الميزان التجاري بسبب زيادة الواردات مقابل ضعف الصادرات.

- سياسات نقدية متشددة، حيث حاول البنك المركزي الحفاظ على استقرار الجنيه المصري، مما أدى إلى تآكل الاحتياطي النقدي الأجنبي.

### و كإجراءات لحل تلك المشاكل قام البنك المركزي بعدة أمور و هي :

- فرض البنك المركزي قيودًا على الاستيراد، وألزم البنوك بتوفير الدولار فقط للسلع الأساسية.
- فرض حد أقصى على الإيداع بالدولار في البنوك، مما أدى إلى شح المعروض من العملة الأجنبية في السوق الرسمي.
- رفع سعر الفائدة تدريجيًا لمحاولة جذب رؤوس الأموال الأجنبية، لكن دون جدوى في ظل وجود سعرين للصرف.

### و نتيجة لتلك الإجراءات :

- توسع السوق السوداء للدولار حيث ارتفع السعر الموازي إلى أكثر من ١٢ جنيهاً في ٢٠١٦.
- عجز البنوك عن توفير النقد الأجنبي للعملاء والمستوردين، مما أثر على أنشطة القطاعات الإنتاجية التي تعتمد على الاستيراد.
- استمرار الضغط على الجنيه المصري، ما دفع البنك المركزي في النهاية إلى اتخاذ قرار جذري بتعويم الجنيه.

### ٢. تعويم الجنيه المصري ٢٠١٦: رفع الفائدة، جذب الأموال الساخنة، والسيطرة على التضخم :

#### الإجراءات المتخذة:

- في نوفمبر ٢٠١٦، قرر البنك المركزي المصري تحرير سعر الصرف بالكامل، مما أدى إلى انخفاض قيمة الجنيه المصري بشكل حاد.
- رفع أسعار الفائدة بمقدار ٣٠٠ نقطة أساس مباشرة بعد التعويم، ثم استمر في رفع الفائدة تدريجيًا حتى بلغت ١٨,٧٥٪ للإيداع و ١٩,٧٥٪ للإقراض في ٢٠١٧، في محاولة للحد من التضخم.
- السماح بتحديد سعر الصرف وفقًا لآليات العرض والطلب، مما أدى إلى قفزة في سعر الدولار من ٨,٨ جنيه إلى أكثر من ١٨ جنيهًا خلال أيام قليلة.
- إطلاق برنامج إصلاح اقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، شمل خفض دعم الطاقة وزيادة الضرائب لتقليل العجز المالي.
- إصدار شهادات ادخار مرتفعة العائد (١٦٪ و ٢٠٪)، بهدف جذب السيولة وتقليل الدولار.

### و نتيجة لتلك الإجراءات :

- تحسن الاحتياطي النقدي الأجنبي بعد تدفق استثمارات أجنبية في أدوات الدين الحكومي بفضل الفائدة المرتفعة.

- 
- 
- انخفاض العجز في ميزان المدفوعات بسبب ارتفاع تحويلات المصريين بالخارج وتراجع الاستيراد نتيجة ارتفاع التكلفة.
- ارتفاع معدل التضخم إلى أكثر من ٣٠٪ في ٢٠١٧ بسبب الارتفاع الحاد في أسعار السلع المستوردة.
- زيادة تكلفة الاقتراض على الشركات والأفراد، مما أثر على الاستثمار والنمو الاقتصادي.
- زيادة الديون المحلية للحكومة بسبب الاعتماد على التمويل المصرفي بأسعار فائدة مرتفعة.
٣. ٢٠٢٠-٢٠٢١: سياسات نقدية توسعية لمواجهة تداعيات جائحة كورونا :
- كانت هناك عدة تحديات في تلك الفترة و منها :
- تفشي جائحة كورونا أدى إلى تراجع حاد في النشاط الاقتصادي، مع انخفاض الاستثمارات وانكماش بعض القطاعات مثل السياحة والصناعة.
- تراجع الإيرادات الدولارية بسبب انخفاض السياحة والصادرات وتحويلات المصريين بالخارج.
- مخاوف من دخول الاقتصاد المصري في حالة ركود بسبب ضعف الطلب الكلي.
- و في مواجهة تلك التحديات قام البنك المركزي بإتخاذ عدة إجراءات و هي :
- خفض البنك المركزي أسعار الفائدة بمقدار ٣٠٠ نقطة أساس دفعة واحدة في مارس ٢٠٢٠ لتحفيز النشاط الاقتصادي.
- إطلاق مبادرات تمويلية بفائدة منخفضة (٥-٨٪) لدعم القطاعات المتضررة مثل الصناعة والسياحة والمشروعات الصغيرة.
- إعفاءات وتأجيلات لسداد القروض للأفراد والشركات لتخفيف الأعباء المالية عليهم خلال الجائحة.
- تعزيز التحول الرقمي والخدمات المصرفية الإلكترونية لتقليل التعامل النقدي المباشر خلال فترة الإغلاق.
- و ترتب علي تلك الإجراءات :
- تحفيز النشاط الاقتصادي ومنع حدوث ركود حاد.
- دعم الشركات المتضررة واستقرار الجهاز المصرفي من خلال القروض المدعمة.
- زيادة المعروض النقدي في السوق مما أدى إلى ارتفاع التضخم مجددًا بعد فترة من الهدوء.
- تراجع جاذبية الجنيه المصري للمستثمرين الأجانب بسبب انخفاض الفائدة.

٤. ٢٠٢٢-٢٠٢٤: مرحلة التشديد النقدي لمواجهة التضخم وزيادة أسعار الفائدة :

الأسباب التي دفعت البنك المركزي للتشديد النقدي:

- ارتفاع التضخم لمستويات قياسية تجاوزت ٣٠٪ في بعض الفترات نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية، وتأثير تخفيض قيمة الجنيه.

- عودة الضغوط على سعر الصرف، حيث فقد الجنيه المصري قيمته بشكل متكرر خلال هذه الفترة.

- خروج الأموال الساخنة من السوق المصري بعد رفع الفائدة في الولايات المتحدة، مما أدى إلى نقص العملة الأجنبية.

و اتخذ البنك المركزي عدة إجراءات و هي :

- رفع أسعار الفائدة عدة مرات بين ٢٠٢٢ و ٢٠٢٤، لتصل إلى مستويات تجاوزت ٢٠٪.

- إصدار شهادات ادخار مرتفعة العائد (٢٥٪ و ٣٠٪) لامتناس السيولة ومحاولة السيطرة على التضخم.

- محاولة تقليل الطلب على الدولار عبر تقنين عمليات الاستيراد وتشديد الرقابة على السوق الموازية.

و ترتب علي تلك الإجراءات :

امتصاص جزء من السيولة وتقليل التضخم جزئياً، لكنه ظل مرتفعاً.

جذب بعض الاستثمارات قصيرة الأجل إلى البنوك بسبب الفائدة المرتفعة.

زيادة تكلفة الاقتراض، مما أثر على المشروعات الصغيرة والشركات الإنتاجية.

استمرار تراجع قيمة الجنيه رغم الإجراءات النقدية الصارمة.

و يلخص الباحث تلك الفترة كالاتي السياسات النقدية في مصر خلال ٢٠١٥-٢٠٢٤ كانت متغيرة وفقاً للظروف الاقتصادية، حيث تحولت من التشديد النقدي في ٢٠١٦ بعد التعويم، إلى التوسع النقدي في ٢٠٢٠ خلال أزمة كورونا، ثم العودة إلى التشديد النقدي بدءاً من ٢٠٢٢. ورغم أن هذه الإجراءات ساعدت في استقرار القطاع المصرفي لفترات معينة، إلا أن تحديات مثل التضخم المرتفع، تذبذب سعر الصرف، وزيادة تكلفة التمويل ما زالت تشكل عوائق أمام استقرار الاقتصاد بشكل كامل. ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

جدول رقم ( ١ ) يوضح جدول احصائي للسياسات النقدية :<sup>١</sup>

البطالة	معدل النمو في الناتج المحلي	سعر الائتمان و الخصم	العملية الرئيسية للبنك المركزي	عائد الإقراض	عائد الإيداع	نقطة أساس	التضخم العام/الأساسي	الشهر/ السنة
—	٥,٦	٩,٢٥	٩,٢٥	٩,٧٥	٨,٧٥	—	٩,٢١	٢٠١٥/١٠
—	—	٩,٧٥	٩,٧٥	١٠,٢٥	٩,٢٥	٥٠	١١,٠٨	٢٠١٥/١٢
—	—	١١,٢٥	١١,٢٥	١١,٧٥	١٠,٧٥	١٥٠	٧,٥/٩,١	٢٠١٦/٣
—	—	١٢,٢٥	١٢,٢٥	١٢,٧٥	١١,٧٥	١٠٠	١٢,٢٣/١٢,٣	٢٠١٦/٦
١٢,٦	٤,٨	١٥,٢٥	١٥,٢٥	١٥,٧٥	١٤,٧٥	٣٠٠	١٥,٧٢/١٣,٥٦	٢٠١٦/١١
١٢,٤	٣,٨	١٧,٢٥	١٧,٢٥	١٧,٧٥	١٦,٧٥	٢٠٠	٣٢,٠٦/٣١,٤٦	٢٠١٧/٥
١١,٩	٥,٠	١٧,٢٥	١٧,٢٥	١٧,٧٥	١٦,٧٥	٢٠٠	٣٢,٠٦/٣١,٤٦	١٧/٠٧
١١,٣	٥,٣	١٨,٢٥	١٨,٢٥	١٨,٧٥	١٧,٧٥	١٠٠-	١٤,٤/١٧,١	١٨/٠٢
١٠,٦	٥,٣	١٧,٢٥	١٧,٢٥	١٧,٧٥	١٦,٧٥	١٠٠-	١١,٩/١٤,٤	١٨/٠٣
٨,٩	٥,٤	١٦,٢٥	١٦,٢٥	١٦,٧٥	١٥,٧٥	١٠٠-	٨,٦/١٢,٧	١٩/٠٢
٧,٥	٥,٦	١٤,٧٥	١٤,٧٥	١٥,٢٥	١٤,٢٥	١٥٠-	٥,٩/٨,٧	١٩/٠٨
—	—	١٣,٧٥	١٣,٧٥	١٤,٢٥	١٣,٢٥	١٠٠-	٤,٩/٧,٥	١٩/٠٩
—	—	١٢,٧٥	١٢,٧٥	١٣,٢٥	١٢,٢٥	١٠٠-	٢,٧/٣,٨	١٩/١١
—	—	٩,٧٥	٩,٧٥	١٠,٢٥	٩,٢٥	٣٠٠-	٢,٥/٥,٢	٢٠/٠٥
٩,٢	٣,٨	٩,٢٥	٩,٢٥	٩,٧٥	٨,٧٥	٥٠-	٠,٨/٣,٤	٢٠/٠٩
٧,٣	٣,٦	٨,٧٥	٨,٧٥	٩,٢٥	٨,٢٥	٥٠-	٣,٩/٤,٥	٢٠/١١
٧,٤	٣,٣	—	—	—	—	—	٥,٨/٥,٦	٢١/١٢
—	—	٩,٧٥	٩,٧٥	١٠,٢٥	٩,٢٥	١٠٠	١٠,٥	٢٢/٠٣
—	—	١١,٧٥	١١,٧٥	١٢,٢٥	١١,٢٥	٢٠٠	١٠,١/١٣,١	٢٢/٠٥
—	—	—	—	—	—	قرر زيادة نسبة الاحتياطي الالزامي الي ١٨٪ بدلاً من ١٤٪	١٦,٧/١٤,٦	٢٢/٠٩
—	—	١٣,٧٥	١٣,٧٥	١٤,٢٥	١٣,٢٥	٢٠٠	—	٢٢/١٠
٧,٤	٣,٣	١٦,٧٥	١٦,٧٥	١٧,٢٥	١٦,٢٥	٣٠٠	٢١,٥/١٨,٧	٢٢/١٢
—	—	١٨,٧٥	١٨,٧٥	١٩,٢٥	١٨,٢٥	٢٠٠	٣١,٢/٣١,٩	٢٣/٠٣
٧	٢,٩	١٩,٧٥	١٩,٧٥	٢٠,٢٥	١٩,٢٥	١٠٠	٤١/٣٢,٧	٢٣/٠٨
—	—	٢١,٧٥	٢١,٧٥	٢٢,٢٥	٢١,٢٥	٢٠٠	٣٤,٢/٣٣,٧	٢٤/٠٢
—	—	٢٧,٧٥	٢٧,٧٥	٢٨,٢٥	٢٧,٢٥	٦٠٠	٣١,٨/٣٢,٥	٢٤/٠٣

المصدر : موقع البنك المركزي المصري

## تحليل الاتجاهات من خلال البيانات الإحصائية (٢٠١٥-٢٠٢٤) :

لمعرفة مدى تأثير السياسات النقدية المتبعة في مصر خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٤، من المفيد تحليل البيانات الفعلية المتعلقة بمعدلات التضخم، أسعار الفائدة، البطالة، والنمو الاقتصادي، كما هو موضح في الجدول المرفق.

### أهم الاتجاهات المستخلصة من الجدول :

#### ١. التضخم وتقلباته الحادة :

- ارتفع التضخم الأساسي والعام بشكل ملحوظ بعد تعويم الجنيه في نوفمبر ٢٠١٦، حيث قفز من ١٣,٥٦٪ في نوفمبر ٢٠١٦ إلى أكثر من ٣١٪ في ٢٠١٧، نتيجة انخفاض قيمة العملة وتأثيرات رفع الدعم التدريجي.

- بعد ٢٠١٨، بدأ التضخم في الانخفاض تدريجياً، حيث وصل إلى ٣,٨٪ في نوفمبر ٢٠١٩، وذلك نتيجة استقرار سعر الصرف وتشديد السياسات النقدية.

- خلال ٢٠٢٢-٢٠٢٤، عاد التضخم للارتفاع ليصل إلى ٣٣,٧٪ في فبراير ٢٠٢٤ بسبب الضغوط التضخمية العالمية، ونقص العملة الأجنبية، وتأثيرات تحرير سعر الصرف.

#### ٢. أسعار الفائدة وسياسات التشديد والتوسع النقدي :

- كان هناك اتجاه تصاعدي في أسعار الفائدة بعد التعويم، حيث ارتفع سعر الإيداع من ٨,٧٥٪ في أكتوبر ٢٠١٥ إلى ١٨,٧٥٪ في ٢٠١٧، في محاولة لامتصاص السيولة وكبح التضخم.

- بعد استقرار التضخم في ٢٠١٨-٢٠١٩، بدأ البنك المركزي في تخفيض الفائدة تدريجياً، حيث انخفض سعر الإيداع إلى ٨,٢٥٪ في نوفمبر ٢٠٢٠ لدعم الاقتصاد خلال جائحة كورونا.

- بدءاً من ٢٠٢٢، عاد البنك المركزي إلى سياسات التشديد النقدي ورفع الفائدة لمواجهة التضخم، ليصل سعر الإيداع إلى ٢٧,٢٥٪ في مارس ٢٠٢٤، وهو أعلى مستوى خلال الفترة المدروسة.

#### ٣. معدل البطالة وتأثره بالسياسات النقدية :

- شهد معدل البطالة اتجاهاً تنازلياً بعد التعويم، حيث انخفض من ١٢,٦٪ في نوفمبر ٢٠١٦ إلى ٧,٥٪ في أغسطس ٢٠١٩، نتيجة تحسن النشاط الاقتصادي وزيادة الاستثمارات.

- خلال جائحة كورونا، ارتفع معدل البطالة بشكل طفيف ثم عاد للانخفاض، حيث بلغ ٧٪ في أغسطس ٢٠٢٣، وهو مؤشر على قدرة السوق على امتصاص العمالة رغم التحديات الاقتصادية.

#### ٤. النمو الاقتصادي والتفاعل مع السياسة النقدية :

- سجل معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً حاداً في ٢٠١٧ إلى ٣,٨٪ بسبب التضخم وارتفاع تكلفة التمويل.

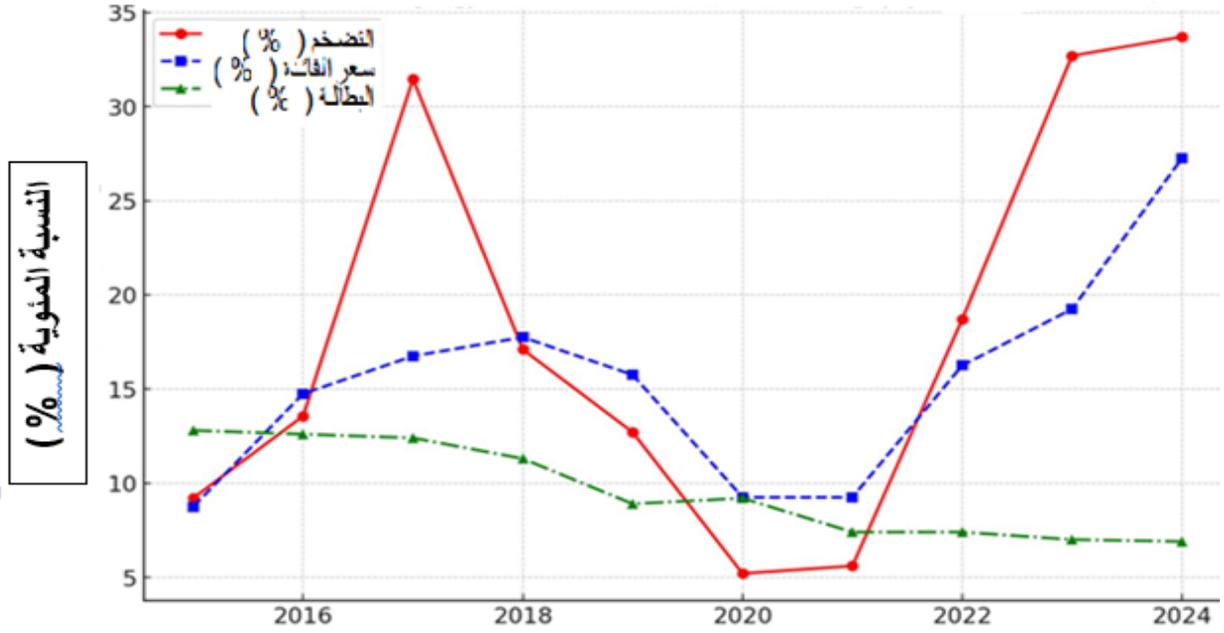
- في ٢٠١٩، ارتفع النمو إلى ٥,٦٪ نتيجة التحسن في بيئة الاستثمار بعد استقرار سعر الصرف.

- في السنوات الأخيرة، تراجعت معدلات النمو بسبب السياسات النقدية التشديدية وارتفاع أسعار الفائدة، مما حدّ من قدرة الشركات على التوسع والاستثمار.

### العلاقة بين التضخم، الفائدة، والبطالة - تحليل بياني :

لتحليل العلاقة بين هذه المتغيرات، سنعرض رسم بياني يوضح تطور التضخم، أسعار الفائدة، والبطالة خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٤، مما يساعد في فهم تأثير كل مرحلة من السياسة النقدية على الاقتصاد المصري.

### اتجاهات التضخم ، الفائدة ، البطالة في مصر ( 2024 - 2015 )



### تحليل الرسم البياني: العلاقة بين التضخم، أسعار الفائدة، والبطالة (٢٠١٥-٢٠٢٤)

يظهر الرسم البياني الاتجاهات الرئيسية لمعدلات التضخم، أسعار الفائدة، والبطالة خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٤، ويوضح العلاقة بين هذه المتغيرات وتأثير السياسة النقدية عليها.

#### ١. الارتفاع الحاد في التضخم بعد التعويم (٢٠١٦-٢٠١٧) :

- يمكن ملاحظة القفزة الكبيرة في معدل التضخم بعد تحرير سعر الصرف في نوفمبر ٢٠١٦، حيث ارتفع التضخم من ١٣,٥٦٪ في ٢٠١٦ إلى ٣١,٤٦٪ في ٢٠١٧.

- في نفس الفترة، قام البنك المركزي برفع أسعار الفائدة بشكل حاد، مما أدى إلى ارتفاع تكلفة التمويل وانخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين.

## ٢. انخفاض التضخم بعد ٢٠١٨ مع بدء خفض الفائدة :

- مع استقرار سعر الصرف وتحسن موارد النقد الأجنبي، انخفض معدل التضخم تدريجيًا ليصل إلى ٥,٢٪ في ٢٠٢٠.

- البنك المركزي استجاب لهذا الانخفاض بخفض أسعار الفائدة تدريجيًا لدعم النشاط الاقتصادي، وهو ما انعكس على انخفاض البطالة في نفس الفترة.

## ٣. تأثير جائحة كورونا (٢٠٢٠-٢٠٢١) :

- خلال هذه الفترة، تم تخفيض أسعار الفائدة لدعم الاقتصاد، ولكن مع استمرار الضغوط المالية، لم تشهد معدلات البطالة انخفاضًا كبيرًا.

- التضخم ظل عند مستويات منخفضة خلال هذه الفترة، مما سمح للبنك المركزي بمواصلة تخفيض الفائدة.

## ٤. عودة التضخم للارتفاع بعد ٢٠٢٢ مع رفع الفائدة من جديد :

- مع بدء عام ٢٠٢٢، شهد التضخم ارتفاعًا حادًا مجددًا نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية وتخفيض قيمة الجنيه.

- البنك المركزي اتخذ إجراءات صارمة، حيث قام برفع أسعار الفائدة بشكل متكرر، لتصل إلى ٢٧,٢٥٪ في مارس ٢٠٢٤، في محاولة لاحتواء التضخم.

- هذا التشديد النقدي أثر سلبيًا على الاستثمار والائتمان المصرفي، لكنه ساعد في استقرار الجنيه إلى حد ما.

## العلاقة بين المتغيرات الثلاثة :

- عند ارتفاع التضخم، كانت استجابة البنك المركزي هي رفع أسعار الفائدة، وهو ما نلاحظه بوضوح في ٢٠١٧ و ٢٠٢٢-٢٠٢٤.

- خفض أسعار الفائدة في ٢٠١٩-٢٠٢٠ ساهم في تحسين معدلات البطالة، مما يشير إلى أن السياسات التوسعية كانت فعالة في دعم سوق العمل.

- رغم رفع الفائدة في ٢٠٢٢-٢٠٢٤، لم ينخفض التضخم بشكل ملحوظ، مما يعكس أن هناك عوامل أخرى، مثل انخفاض قيمة الجنيه وزيادة التكاليف العالمية، كانت تدفع الأسعار للارتفاع.

هذا التحليل يدعم الفرضية بأن السياسة النقدية في مصر خلال العقد الماضي كانت تركز بشكل أساسي على ضبط التضخم واستقرار العملة، لكنها في بعض الأحيان جاءت على حساب النمو الاقتصادي وزيادة تكلفة التمويل. في الفصول القادمة، سيتم تحليل كيفية تأثير هذه الاتجاهات على أداء البنوك التجارية ومدى كفاءة هذه السياسات في تحقيق الاستقرار المالي المستدام.

## المطلب الثاني

### تأثير السياسات النقدية على الجهاز المصرفي

لعبت السياسات النقدية التي تبناها البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٤ دورًا رئيسيًا في توجيه أداء الجهاز المصرفي، سواء من حيث إدارة السيولة، توجيه الائتمان، أو تعديل هيكل الودائع والقروض. فقد أثرت قرارات تحرير سعر الصرف، رفع أسعار الفائدة، وتغيير متطلبات السيولة والاحتياطي النقدي على قدرة البنوك على توفير التمويل، إدارة المخاطر، وتعزيز التنافسية داخل القطاع المصرفي. كما أن اعتماد الحكومة المتزايد على الاقتراض من البنوك المحلية جعل العلاقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية أكثر تعقيدًا، مما أدى إلى تغييرات جوهرية في استراتيجيات البنوك فيما يتعلق بالاستثمار، الإقراض، وإدارة السيولة.

لذلك يهدف هذا المطلب إلى تحليل كيفية تأثير الجهاز المصرفي المصري بالسياسات النقدية المتبعة خلال العقد الأخير، وذلك من خلال استعراض أربعة محاور رئيسية:

١. أثر تحرير سعر الصرف على السيولة المصرفية وسوق الإقراض  
- كيف أدى تعويم الجنيه في ٢٠١٦ وما تبعه من تخفيضات لاحقة في ٢٠٢٢-٢٠٢٤ إلى تغييرات في السيولة البنكية؟  
- كيف تأثرت قدرة البنوك على توفير القروض بسبب تقلبات سعر الصرف؟
٢. دور رفع الفائدة في تعديل هيكل الودائع والقروض بالبنوك  
- كيف غيرت سياسات رفع الفائدة المتكررة طبيعة الودائع البنكية؟  
- هل أدى ذلك إلى تعزيز التمويل الإنتاجي أم عزز من الاعتماد على شهادات الادخار مرتفعة العائد؟
٣. العلاقة بين سياسات البنك المركزي والبنوك التجارية في تمويل الدين الحكومي  
- إلى أي مدى زاد اعتماد الحكومة على البنوك المحلية في تمويل العجز؟  
- كيف أثر ذلك على قدرة البنوك على تمويل القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة؟
٤. كيف تأثرت المنافسة بين البنوك نتيجة لهذه السياسات؟  
- هل أثرت السياسات النقدية على ديناميكيات السوق بين البنوك الحكومية والخاصة؟  
- كيف تغيرت قدرة البنوك الخاصة مثل CIB على المنافسة أمام البنوك الحكومية الكبرى؟

من خلال هذا التحليل، سيتم توضيح مدى نجاح أو تحديات السياسات النقدية في تحسين كفاءة الجهاز المصرفي وتعزيز دوره في دعم الاقتصاد الحقيقي، بالإضافة إلى استكشاف مدى قدرة البنوك على التكيف مع هذه التغييرات المتسارعة.

### أولاً: أثر تحرير سعر الصرف على السيولة المصرفية وسوق الإقراض :

لعب تحرير سعر الصرف في ٢٠١٦ وما تبعه من تخفيضات متكررة في ٢٠٢٢-٢٠٢٤ دورًا جوهريًا في إعادة تشكيل السيولة المصرفية وسوق الإقراض في مصر. فقد أدى تعويم الجنيه إلى تحولات كبيرة في التدفقات النقدية داخل البنوك، وأثر على قدرتها على منح القروض وتمويل الاقتصاد. وفي هذا الجزء، سيتم تحليل كيف أثرت هذه التغييرات على الجهاز المصرفي استنادًا إلى البيانات المتاحة

- عن أداء البنوك الكبرى مثل البنك الأهلي المصري، بنك مصر، البنك التجاري الدولي (CIB)، وبنك القاهرة، مع التركيز على متغيرات السيولة، الإقراض، والقدرة على إدارة المخاطر الائتمانية.
١. تأثير تحرير سعر الصرف على السيولة المصرفية :
- ١,١ مرحلة التعويم الأول (٢٠١٦-٢٠١٨) :
- أدى تحرير سعر الصرف في نوفمبر ٢٠١٦ إلى انخفاض قيمة الجنيه المصري من ٨,٨ جنيه للدولار إلى أكثر من ١٨ جنيهًا خلال أسابيع قليلة، مما نتج عنه تدفق سيولة كبيرة بالدولار إلى البنوك.
  - البنوك الحكومية مثل الأهلي المصري وبنك مصر استطاعت زيادة احتياطي النقد الأجنبي، حيث قامت بجذب ودائع بالدولار من الأفراد والشركات التي كانت تحتفظ به خارج القطاع المصرفي.
  - زيادة المعروض النقدي من الجنيه المصري داخل البنوك بعد تحرير سعر الصرف، حيث بدأت البنوك في استقطاب ودائع جديدة مستفيدة من ارتفاع أسعار الفائدة التي وصلت إلى ١٦٪ و ٢٠٪.
  - البنك التجاري الدولي (CIB) كان من أكبر المستفيدين، حيث ارتفعت محفظته من الودائع الأجنبية، مما عزز من قدرته على تمويل العمليات التجارية والاستثمارية.
  - انخفاض السيولة لدى الشركات المستوردة بسبب ارتفاع تكلفة الاستيراد، مما زاد من طلبها على القروض قصيرة الأجل.
- ١,٢ مرحلة استقرار سعر الصرف (٢٠١٩-٢٠٢١) :
- بعد امتصاص صدمة التعويم، بدأ سعر الصرف في الاستقرار عند مستويات ١٥-١٦ جنيهًا للدولار، مما أدى إلى تحسن استقرار السيولة داخل البنوك.
  - انخفاض طفيف في معدلات الفائدة خلال هذه الفترة ساهم في زيادة معدلات الإقراض للقطاع الخاص، حيث بدأت الشركات في استعادة قدرتها على الاقتراض لتوسيع أعمالها.
  - السيولة الدولارية داخل البنوك تحسنت بسبب زيادة التحويلات من المصريين في الخارج وتحسن ميزان المدفوعات، مما مكن البنوك من تقديم قروض أكبر بالعملة الأجنبية.
- ١,٣ التعويم الثاني وتأثيره على السيولة (٢٠٢٢-٢٠٢٤) :
- مع عودة الضغوط الاقتصادية العالمية، شهد سعر الصرف تخفيضات متكررة ليصل إلى ما يزيد عن ٥٠ جنيهًا للدولار في ٢٠٢٤.
  - أدت هذه التغيرات إلى اضطراب السيولة المصرفية، حيث زادت حدة الطلب على الدولار، مما أدى إلى خروج جزء من السيولة من البنوك إلى السوق الموازي.
  - البنوك الحكومية مثل البنك الأهلي المصري وبنك مصر قامت بإصدار شهادات ادخار بفوائد مرتفعة (٢٥٪ ثم ٣٠٪) لسحب السيولة من السوق وتحجيم التضخم، وهو ما أثر على حجم السيولة المتاحة للإقراض.
  - تراجع قدرة البنوك على توفير السيولة للشركات الصغيرة والمتوسطة بسبب ارتفاع تكلفة الأموال، حيث فضل العملاء وضع أموالهم في الودائع بدلاً من الاستثمار أو الاقتراض.
  - رغم ذلك، تمكنت بعض البنوك مثل CIB من تعزيز سيولتها عبر تقديم خدمات مصرفية رقمية وزيادة الاعتماد على القروض قصيرة الأجل بدلاً من طويلة الأجل.
٢. تأثير تحرير سعر الصرف على سوق الإقراض :

- ٢,١ زيادة تكلفة الاقتراض وتأثيرها على القروض الإنتاجية :**
- بعد تحرير سعر الصرف، اضطرت البنوك إلى رفع أسعار الفائدة على القروض التجارية والشخصية لتعويض انخفاض قيمة الجنيه، مما أدى إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض بشكل كبير.
  - الشركات المستوردة تأثرت بشكل خاص، حيث ارتفعت تكلفة الاقتراض بالدولار، مما حد من قدرتها على تمويل عملياتها.
  - خلال فترة ما بعد التعويم، كانت القروض الجديدة التي تمنحها البنوك ذات فوائد مرتفعة تصل إلى ٢٢-٢٥٪، مما جعل بعض الشركات تتجنب الاقتراض أو تقلل حجم استثماراتها.
  - أدى ذلك إلى تباطؤ النمو في القروض الإنتاجية، وزيادة الاعتماد على التمويل الذاتي بدلاً من القروض المصرفية.
- ٢,٢ تغير سلوك العملاء وتأثيره على هيكل القروض :**
- شهدت البنوك تحولاً في الطلب على القروض، حيث زاد الطلب على القروض الشخصية والاستهلاكية بدلاً من القروض الاستثمارية.
  - في البنوك الحكومية مثل البنك الأهلي وبنك مصر، زاد حجم التمويلات العقارية وقروض السيارات، لكنها كانت أكثر حذرًا في تقديم قروض للمشروعات الجديدة بسبب ارتفاع المخاطر الائتمانية.
  - البنك التجاري الدولي (CIB) والبنوك الخاصة وجهت جزءًا كبيرًا من سيولتها إلى التمويلات قصيرة الأجل والقروض الاستهلاكية، باعتبارها أقل مخاطرة في ظل تقلبات السوق.
- ٢,٣ تقلص القروض الموجهة للشركات الصغيرة والمتوسطة :**
- البنوك كانت أكثر حذرًا في تقديم القروض للمشروعات الصغيرة بعد تعويم ٢٠١٦، بسبب ارتفاع معدلات التعثر نتيجة زيادة تكاليف التشغيل.
  - بعد التعويم الثاني (٢٠٢٢-٢٠٢٤)، تراجع حجم القروض الموجهة للمشروعات الصغيرة، حيث فضلت البنوك تمويل الشركات الكبرى ذات الملاءة المالية القوية.
  - بعض البنوك مثل CIB والبنك الأهلي حاولت تقديم حلول بديلة عبر برامج تمويل رقمي وتقليل الضمانات المطلوبة للقروض الصغيرة، لكن التأثير كان محدودًا مقارنة بتكلفة التمويل المرتفعة.
- ثالثًا: استراتيجيات البنوك في مواجهة تأثيرات تحرير سعر الصرف :**
- البنك الأهلي المصري وبنك مصر:
  - قاما بإصدار شهادات ادخار مرتفعة العائد لسحب السيولة من السوق وتعويض تأثيرات التضخم.
  - زادا من استثمارتهما في أنون وسندات الخزنة لتقليل المخاطر المرتبطة بالإقراض التجاري.
  - البنك التجاري الدولي (CIB):
  - ركز على تقديم خدمات مصرفية رقمية جديدة لجذب العملاء وتعويض انخفاض القروض الاستثمارية.
  - قدم حلول تمويل قصيرة الأجل بدلاً من طويلة الأجل لتقليل مخاطر التخلف عن السداد.
  - بنك القاهرة:
  - واجه تحديات أكبر في إدارة السيولة، حيث اضطر إلى تقليل منح القروض وزيادة الفوائد على الإيداعات للحفاظ على السيولة.

---

---

و يري الباحث ان تحرير سعر الصرف في ٢٠١٦ وما تبعه من تخفيضات لاحقة أدى إلى تحولات كبيرة في سيولة البنوك وسوق الإقراض. خلال فترة التعويم الأول، تحسنت سيولة البنوك بسبب تدفق الودائع الدولارية وارتفاع الفائدة، لكن ذلك جاء على حساب ارتفاع تكلفة القروض وانخفاض التمويلات الاستثمارية. في الفترة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٤، أدت تخفيضات الجنيه المتكررة إلى اضطراب السيولة المصرفية وزيادة الفائدة، مما جعل البنوك أكثر تحفظًا في الإقراض، خاصة للمشروعات الصغيرة. البنوك الحكومية ركزت على شهادات الادخار وأدوات الدين الحكومي، بينما اتجهت البنوك الخاصة إلى التمويلات الرقمية والقروض قصيرة الأجل، وبالتالي، فإن السياسات النقدية المتعلقة بتحرير سعر الصرف أثرت بشكل مزدوج، حيث عززت السيولة المصرفية مؤقتًا لكنها أدت إلى تراجع الانتماء الإنتاجي وزيادة تكلفة التمويل على المدى الطويل.

## المبحث الثاني

### اثر السياسات النقدية على البنوك التجارية

#### مقدمة :

لعبت السياسات النقدية التي تبناها البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٤ دورًا محوريًا في تشكيل أداء البنوك التجارية المصرية، سواء من حيث توزيع الائتمان، إدارة المخاطر، الربحية، أو الاستقرار المالي. وقد تأثرت البنوك بهذه السياسات بشكل متباين وفقًا لطبيعة كل بنك، حيث واجهت البنوك الحكومية مثل البنك الأهلي المصري وبنك مصر تحديات مختلفة عن تلك التي واجهتها البنوك الخاصة مثل البنك التجاري الدولي (CIB) وبنك القاهرة.

ففي الوقت الذي اعتمدت فيه البنوك الحكومية على تمويل المشروعات القومية وتمويل العجز الحكومي، ركزت البنوك الخاصة على الإقراض التجاري، التحول الرقمي، وجذب الاستثمارات الأجنبية. كما أن سياسات تحرير سعر الصرف، رفع أسعار الفائدة، وإصدار شهادات الادخار مرتفعة العائد كان لها تأثير كبير على هيكل الودائع والقروض، جودة الأصول، والمنافسة داخل القطاع المصرفي.

يهدف هذا المبحث إلى تحليل أداء البنوك التجارية الكبرى في مصر ومدى تأثيرها بالسياسات النقدية، وذلك من خلال استعراض أربعة مطالب رئيسية:

#### ١. تحليل أداء البنك الأهلي المصري:

- كيف أثر توسع البنك في تمويل المشروعات القومية على جودة أصوله؟
  - هل كانت أرباح البنك ناتجة عن النشاط المصرفي الحقيقي أم بسبب الاعتماد على شهادات الادخار؟
  - كيف تعامل البنك مع تحديات السيولة والمخاطر الائتمانية في ظل تغيرات السياسة النقدية؟
٢. تحليل أداء بنك مصر:

- كيف أثرت السياسات النقدية على نمو القروض وتمويل القطاع الخاص؟
  - هل كان لرفع الفائدة تأثير إيجابي أم سلبي على استقرار البنك وربحيته؟
  - ما مدى نجاح البنك في تطوير خدماته الرقمية لمواجهة التحديات الاقتصادية؟
٣. تحليل أداء البنك التجاري الدولي (CIB):



- كيف تعامل البنك مع تعويم الجنيه وتأثيراته على استثماراته؟

- ما مدى تأثير سياسة الإقراض بالبنك بارتفاع أسعار الفائدة؟

- هل ساعد التحول الرقمي البنك في تحقيق ربحية مستدامة بعيداً عن شهادات الادخار؟

٤. تحليل أداء بنك القاهرة:

- كيف أثرت تغيرات سعر الصرف وأسعار الفائدة على سيولة وربحية البنك؟

- هل تمكن البنك من التكيف مع الضغوط المالية الناتجة عن السياسات النقدية الأخيرة؟

- ما مدى نجاح البنك في التحول الرقمي لمواكبة المنافسة في القطاع المصرفي؟

من خلال هذا التحليل، سيتم تسليط الضوء على مدى كفاءة الجهاز المصرفي في التكيف مع التغيرات النقدية، وأي البنوك كانت الأكثر قدرة على تحقيق استقرار مالي مستدام وسط تقلبات الاقتصاد.

## المطلب الأول

### تحليل أداء البنك الأهلي المصري

شهد البنك الأهلي المصري، باعتباره أكبر البنوك الحكومية في مصر، تحولات كبيرة في أدائه المالي والتشغيلي خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٤، وذلك نتيجة لتغيرات السياسة النقدية، بما في ذلك تحرير سعر الصرف، رفع أسعار الفائدة، وإصدار شهادات الادخار مرتفعة العائد. وقد انعكست هذه التغيرات على توزيع الائتمان، جودة الأصول، ربحية البنك، إدارة المخاطر، والمنافسة داخل القطاع المصرفي.<sup>(٢)</sup>

أولاً: كيف أثر توسع البنك في تمويل المشروعات القومية على جودة أصوله؟

#### ١,١ نمو الائتمان الموجه للمشروعات القومية :

- شهد البنك الأهلي المصري زيادة ضخمة في حجم القروض والتسهيلات الائتمانية، حيث ارتفعت من ١١٤,٧ مليار جنيه في ٢٠١٥ إلى ١,٧ تريليون جنيه في ٢٠٢٢.

- استثمر البنك بشكل مكثف في تمويل المشروعات القومية الكبرى مثل مشروعات البنية التحتية، الطاقة، البترول، والكهرباء، مما ساهم في تعزيز دوره كأداة رئيسية لتمويل خطط التنمية الحكومية.

- ارتفع تمويل الشركات الكبرى من ١٩٣,٢ مليار جنيه في ٢٠١٦ إلى أكثر من ١,٥ تريليون جنيه في ٢٠٢٢، وهو ما يعكس التركيز الكبير على المشروعات القومية والاستثمارات الضخمة.

#### ١,٢ تأثير التمويل القومي على جودة الأصول :

- رغم النمو القوي في محفظة القروض، إلا أن البنك استطاع تقليل نسبة القروض غير المنتظمة، حيث انخفضت من ٤,٣٪ في ٢٠١٥ إلى ١٪ في ٢٠٢١، مما يشير إلى تحسن إدارة المخاطر الائتمانية.

- مع ذلك، فإن التركيز الكبير على المشروعات القومية زاد من مخاطر التركيز الائتماني، حيث أصبح البنك أكثر اعتماداً على تمويل المشروعات الحكومية بدلاً من تنويع محفظته نحو القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- إذا واجهت الدولة تحديات مالية، فقد يتعرض البنك لضغوط على جودة الأصول والسيولة نتيجة لاعتماده الكبير على تمويل الحكومة.

**ثانياً: هل كانت أرباح البنك ناتجة عن النشاط المصرفي الحقيقي أم بسبب شهادات الادخار؟**

### ٢,١ تطور أرباح البنك :

- شهد البنك الأهلي قفزات كبيرة في أرباحه، حيث ارتفع صافي الربح من ٥,١ مليار جنيه في ٢٠١٥ إلى ٣٤,٧ مليار جنيه في ٢٠٢٢، وهو ما يعكس زيادة الإيرادات المصرفية بشكل ملحوظ.

- لكن عند تحليل مصادر هذه الأرباح، نجد أن جزءاً كبيراً منها جاء من عوائد شهادات الادخار مرتفعة العائد التي أصدرتها البنوك الحكومية بقرارات من البنك المركزي.

### ٢,٢ تأثير شهادات الادخار على الأرباح :

- بعد تعويم الجنيه في ٢٠١٦، أصدر البنك الأهلي شهادات بعائد ١٦٪ و ٢٠٪، ثم في ٢٠٢٢ أصدر شهادات بعائد ٢٥٪ و ٣٠٪، وهو ما ساعد البنك على جمع سيولة ضخمة لكنه أثر على تكلفة الأموال.

- ارتفع إجمالي ودائع العملاء من ٤٤٨,٦ مليار جنيه في ٢٠١٥ إلى ٣,٢ تريليون جنيه في ٢٠٢٢، ولكن نسبة كبيرة من هذه الودائع كانت في شهادات الادخار، مما يعني أن البنك كان يدفع فوائد مرتفعة جداً على الودائع مقارنة بما يحققه من القروض والاستثمارات.

- في المقابل، حقق البنك إيرادات ضخمة من الاستثمار في أدوات الدين الحكومية مثل أذون وسندات الخزنة، حيث استفاد من أسعار الفائدة المرتفعة على هذه الأدوات بدلاً من تحقيق أرباح تشغيلية حقيقية من القروض والتمويلات الإنتاجية.

### ٢,٣ مدى استدامة الأرباح :

- رغم ارتفاع الأرباح، إلا أن الاعتماد الكبير على شهادات الادخار يمثل مصدر دخل غير مستدام، حيث يعتمد على السياسة النقدية وليس على الأنشطة المصرفية التقليدية مثل التمويل والاستثمار المباشر.

- في حال انخفاض أسعار الفائدة مستقبلاً، قد يواجه البنك تحديات في الحفاظ على نفس مستويات الربحية إذا لم يعزز نشاطه المصرفي الفعلي بدلاً من الاعتماد على الدخل من أدوات الدين الحكومي.

**ثالثاً: كيف تعامل البنك مع تحديات السيولة والمخاطر الائتمانية في ظل تغيرات السياسة النقدية؟**

### ٣,١ إدارة السيولة في ظل ارتفاع الفائدة :

- نتيجة لرفع الفائدة، أصدر البنك شهادات ادخار بعوائد مرتفعة لسحب السيولة من السوق وتقليل التضخم، لكنه في المقابل واجه ضغطاً على السيولة المتاحة للإقراض.

- رغم ذلك، استطاع البنك تعويض نقص السيولة عبر الاستفادة من استثماراته في أذون وسندات الخزانة التي كانت تمنحه عوائد مرتفعة دون الحاجة إلى تحمل مخاطر الإقراض للقطاع الخاص.

### ٣,٢ المخاطر الائتمانية وتأثيرها على القروض :

- بسبب السياسات النقدية المشددة، انخفض الإقبال على القروض الإنتاجية والاستثمارية بسبب ارتفاع تكلفتها، مما أدى إلى تباطؤ نمو الإقراض للقطاع الخاص مقارنة بالمشروعات القومية.

- شهدت القروض الموجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة نموًا لكن بوتيرة أقل من القروض الحكومية، حيث زادت من ٢٤,٥ مليار جنيه في ٢٠١٦ إلى ١٤٥,٤ مليار جنيه في ٢٠٢٢، لكنها لا تزال تمثل نسبة صغيرة مقارنة بإجمالي القروض.

- انخفاض القروض المتعثرة إلى ١٪ في ٢٠٢١ مقارنة بـ ٤,٣٪ في ٢٠١٥ يشير إلى تحسن سياسات المخاطر الائتمانية، لكنه لا يعني بالضرورة تنوعًا في محفظة الإقراض، حيث ظل التمويل الحكومي هو المهيمن.

### ٣,٣ استراتيجيات مواجهة المخاطر :

- لجأ البنك إلى تعزيز الخدمات الرقمية وزيادة الاعتماد على التحول الرقمي، مما ساهم في تحسين كفاءة العمليات المصرفية وتقليل المخاطر التشغيلية.

- زاد البنك من استثماراته في البنية التحتية المصرفية، مثل زيادة ماكينات الصراف الآلي ونقاط البيع الإلكترونية، مما ساعده على جذب مزيد من العملاء وتقليل الاعتماد على الفروع التقليدية.

و يري الباحث ان تمويل المشروعات القومية عزز نمو البنك لكنه زاد من مخاطر التركيز الائتماني، حيث أصبح جزء كبير من قروض البنك موجهًا للحكومة بدلاً من القطاع الخاص.

- أرباح البنك نمت بشكل كبير لكنها كانت مدفوعة بشهادات الادخار وأدوات الدين الحكومي، وليس بسبب توسع القروض الإنتاجية والاستثمارية.

- رغم تحسن إدارة السيولة، إلا أن الاعتماد الكبير على شهادات الادخار جعل تكلفة الأموال مرتفعة، مما قد يحد من قدرة البنك على تحقيق ربحية مستدامة مستقبلاً إذا تغيرت السياسات النقدية.

- المخاطر الائتمانية ظلت تحت السيطرة بسبب توجه البنك نحو قروض منخفضة المخاطر مثل المشروعات القومية، لكنه لم يكن نشطاً في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة بنفس الوتيرة.<sup>٢</sup>

<sup>٢</sup> <https://www.nbe.com.eg/NBE/E/#/AR/Home>

### التوصيات المستقبلية :

- تنويع محفظة القروض لتقليل الاعتماد على التمويل الحكومي وزيادة التمويل للقطاع الخاص والمشروعات الإنتاجية.
- إعادة هيكلة استراتيجية جذب الودائع بحيث يتم الاعتماد أكثر على ودائع الادخار التقليدية بدلاً من شهادات الادخار مرتفعة العائد.
- زيادة الاعتماد على التمويل الرقمي والتوسع في الخدمات المصرفية الإلكترونية لجذب شرائح جديدة من العملاء وتحقيق مصادر ربحية مستدامة.
- تحسين إدارة المخاطر الائتمانية عبر تقديم تسهيلات تمويلية للقطاعات الإنتاجية وليس فقط المشروعات الكبرى.
- بهذه الاستراتيجيات، يمكن للبنك الأهلي المصري الحفاظ على ريادته في السوق المصري وتحقيق نمو مستدام بعيداً عن الاعتماد المفرط على الأدوات النقدية المؤقتة.

## المطلب الثاني

### تحليل أداء بنك مصر

شهد بنك مصر تطورات كبيرة في أدائه المالي خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٤، حيث تأثر بشكل مباشر بتغيرات السياسة النقدية التي شملت تحرير سعر الصرف، رفع أسعار الفائدة، وإصدار شهادات الادخار مرتفعة العائد. وقد انعكست هذه التغيرات على نمو القروض، ربحية البنك، وتوجهه نحو الخدمات الرقمية.<sup>(٤)</sup>

أولاً: كيف أثرت السياسات النقدية على نمو القروض وتمويل القطاع الخاص؟

#### ١,١ تأثير تحرير سعر الصرف على القروض :

- بعد تعويم الجنيه في ٢٠١٦، شهد البنك زيادة في الطلب على القروض، خاصة من الشركات التي تحتاج إلى تمويل بالعملة المحلية بسبب ارتفاع تكلفة الاستيراد.
- ارتفعت إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء من ١٢٨,٨ مليار جنيه في ٢٠١٥ إلى ١,٤٢ تريليون جنيه في ٢٠٢٤، مما يعكس نموًا قويًا في محفظة القروض.
- استفاد البنك من السيولة الضخمة الناتجة عن شهادات الادخار لتمويل المشروعات القومية والقطاع الخاص.

#### ١,٢ تمويل القطاع الخاص مقابل المشروعات القومية :

- رغم النمو الكبير في القروض، إلا أن التركيز الأساسي كان على تمويل المشروعات القومية والبنية التحتية، ما قلل من حصة القطاع الخاص.
- القروض الموجهة للشركات الكبرى نمت بشكل كبير، لكنها جاءت على حساب تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، التي لم تحصل على نفس الدعم التمويلي.

#### ١,٣ مخاطر القروض وتأثيرها على جودة الأصول :

<sup>٤</sup> [https://www.banquemisr.com/?sc\\_lang=ar-EG](https://www.banquemisr.com/?sc_lang=ar-EG)

- ارتفعت القروض المتعثرة في بعض الفترات، خاصة بعد الأزمات الاقتصادية مثل أزمة كورونا وارتفاع أسعار الفائدة في ٢٠٢٢-٢٠٢٤.

- مع ذلك، تحسن أداء محفظة القروض حيث انخفضت نسبة القروض غير المنتظمة إلى أقل من ٢٪ في ٢٠٢٣، مما يعكس تحسن سياسات المخاطر الائتمانية.

**ثانياً: هل كان لرفع الفائدة تأثير إيجابي أم سلبي على استقرار البنك وربحيته؟**

**٢,١ أثر رفع الفائدة على الربحية :**

- بعد رفع الفائدة في ٢٠١٦ و ٢٠٢٢-٢٠٢٤، زادت تكلفة الاقتراض، مما أدى إلى تباطؤ نمو القروض في بعض الفترات.

- استفاد البنك من ارتفاع الفائدة على أدوات الدين الحكومي، حيث زادت استثماراته في أذون وسندات الخزنة، مما وفر له عوائد مرتفعة دون تحمل مخاطر الإقراض المباشر.

- نتيجة لذلك، حقق البنك أرباحاً قياسية، حيث ارتفع صافي الربح من ٥,٥ مليار جنيه في ٢٠١٦ إلى ٥٩,١ مليار جنيه في ٢٠٢٤.

**٢,٢ استدامة الأرباح والمخاطر المحتملة :**

- رغم ارتفاع الأرباح، فإن الاعتماد الكبير على شهادات الادخار وأدوات الدين الحكومي قد لا يكون مستداماً على المدى الطويل.

- في حال تراجع أسعار الفائدة مستقبلاً، قد يواجه البنك تحديات في تحقيق نفس مستويات الربحية إذا لم يوسع نشاطه المصرفي الحقيقي.

- التوسع في الإقراض الإنتاجي والاستثمارات المباشرة ضروري لتعزيز النمو المستدام وتقليل المخاطر المرتبطة بتغيرات السياسة النقدية.

**ثالثاً: ما مدى نجاح البنك في تطوير خدماته الرقمية لمواجهة التحديات الاقتصادية؟**

**٣,١ التحول الرقمي وزيادة قاعدة العملاء :**

- استثمر البنك بشكل كبير في تطوير الخدمات الرقمية والبنية التحتية التكنولوجية، مما ساعد على جذب شريحة جديدة من العملاء.

- ارتفع عدد المشتركين في الخدمات المصرفية الإلكترونية والمحافظ الرقمية، مما ساهم في زيادة الودائع وتحسين الكفاءة التشغيلية.

- زادت نقاط الدفع الإلكتروني وماكينات الصراف الآلي، مما عزز من قدرة البنك على تقديم الخدمات المصرفية دون الحاجة إلى الفروع التقليدية.

### ٢, ٣ تأثير الرقمنة على الربحية والكفاءة

- ساعد التحول الرقمي البنك على تقليل التكاليف التشغيلية وزيادة الإيرادات من الخدمات غير التقليدية.

- مع ذلك، لا تزال نسبة الإيرادات الرقمية أقل من البنوك الخاصة مثل البنك التجاري الدولي (CIB)، مما يشير إلى الحاجة إلى مزيد من الابتكار في هذا المجال.

بناءً على سبق يري الباحث ان :

- نمو القروض كان قوياً لكن مع تركيز أكبر على المشروعات القومية بدلاً من القطاع الخاص.

- رفع الفائدة عزز أرباح البنك لكنه زاد من تكلفة الإقراض وأثر على نمو القروض.

- التحول الرقمي ساعد البنك على تحسين الكفاءة لكنه لا يزال بحاجة إلى المزيد من التطوير لمنافسة البنوك الخاصة.

- استدامة الأرباح تعتمد على تنوع مصادر الدخل بدلاً من الاعتماد على الفوائد المرتفعة وشهادات الادخار.

### التوصيات المستقبلية :

- زيادة التمويل للقطاع الخاص والمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتقليل التركيز الائتماني على المشروعات القومية.

- تعزيز الابتكار في الخدمات الرقمية لزيادة الإيرادات من المعاملات الإلكترونية.

- إعادة هيكلة استراتيجية الودائع لتقليل الاعتماد على شهادات الادخار المرتفعة العائد.

- تحسين إدارة المخاطر الائتمانية لضمان استمرار جودة الأصول وتقليل المخاطر المحتملة.

بنك مصر حافظ على أداء مالي قوي في ظل السياسات النقدية المتغيرة، لكنه بحاجة إلى تنويع أنشطته المصرفية وزيادة استثماراته في الرقمنة والتمويل الإنتاجي لضمان نمو مستدام.

### المطلب الثالث

#### تحليل أداء البنك التجاري الدولي (CIB) وتأثير السياسات النقدية عليه

يعد البنك التجاري الدولي (CIB) أحد أكبر البنوك الخاصة في مصر وأكثرها تأثرًا بتغيرات السياسات النقدية خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٤. تميز CIB باستراتيجيات إدارة المخاطر والاستثمار الرقمي، مما ساعده في تحقيق أداء مالي قوي رغم التقلبات الاقتصادية. (٥)

أولاً: كيف تعامل البنك مع تعويم الجنيه وتأثيراته على استثماراته؟

١,١ التأثير المباشر لتعويم الجنيه في ٢٠١٦ :

- بعد تحرير سعر الصرف في نوفمبر ٢٠١٦، واجه البنك تقلبات حادة في قيمة الجنيه، مما أثر على أصوله وقروضه بالدولار.

- ارتفع إجمالي الأصول من ٢٤١,٤ مليار جنيه في ٢٠١٥ إلى ٣٣١,٦ مليار جنيه في ٢٠١٧، مما يعكس نموًا مدفوعًا بارتفاع تقييم الأصول الدولارية.

- رغم ذلك، انخفضت نسبة القروض إلى الودائع مؤقتًا بسبب ارتفاع تكلفة الاقتراض بالعملة المحلية.

١,٢ تأثير التعويم الثاني في ٢٠٢٢-٢٠٢٤ :

- في ٢٠٢٢، شهد الجنيه تخفيضات متتالية، مما أدى إلى ارتفاع إجمالي أصول البنك بنسبة ٢٧,٦٪ ليصل إلى ٦٣٣,٦ مليار جنيه في ٢٠٢٢.

- استغل البنك هذه التغيرات لتعزيز استثماراته في السندات الحكومية وأدوات الدين ذات العائد المرتفع، مما ساهم في زيادة أرباحه.

١,٣ استراتيجيات التكيف مع التعويم :

- ركز البنك على تنويع محفظة استثماراته وتقليل المخاطر المرتبطة بتقلبات العملة.

- استثمر بشكل أكبر في أدوات الدين الحكومية التي تقدم عوائد ثابتة مرتفعة خلال فترات رفع الفائدة.

## ثانياً: ما مدى تأثير سياسة الإقراض بالبنك بارتفاع أسعار الفائدة؟

### ٢,١ تأثير رفع الفائدة على القروض :

- رفع البنك المركزي المصري أسعار الفائدة بعد التعويم في ٢٠١٦ ثم مجدداً في ٢٠٢٢-٢٠٢٤، مما أثر على تكلفة الإقراض.

- رغم ذلك، نجح CIB في زيادة إجمالي القروض من ٩٧,٤ مليار جنيه في ٢٠١٥ إلى ١٩٢,٦ مليار جنيه في ٢٠٢٢، مما يعكس قدرة البنك على التوسع رغم التحديات.

### ٢,٢ تحول التركيز إلى القروض قصيرة الأجل :

- بدلاً من تقديم قروض طويلة الأجل بفوائد مرتفعة، ركز البنك على التمويل قصير الأجل والتمويل التجاري، مما قلل من المخاطر الائتمانية.

- ساهم ذلك في نمو صافي أرباح البنك إلى ١٦,١ مليار جنيه في ٢٠٢٣ مقارنة بـ ٦ مليارات جنيه فقط في ٢٠١٥.

### ٢,٣ القروض بالدولار وتأثير سعر الصرف :

- بسبب مخاطر تقلبات العملة، قلل البنك من منح القروض بالدولار إلا للعملاء ذوي التدفقات النقدية الدولارية، مما ساعده على تجنب خسائر كبيرة مقارنة بالبنوك الحكومية.

ثالثاً: هل ساعد التحول الرقمي البنك في تحقيق ربحية مستدامة بعيداً عن شهادات الادخار؟

### ٣,١ الابتكار الرقمي في CIB

- أطلق البنك استثمارات كبيرة في التكنولوجيا المصرفية والخدمات الرقمية، مما جعله أقل اعتماداً على شهادات الادخار لجذب العملاء.

- ارتفع الدخل من الأتعاب والعمولات إلى ٣,٩ مليار جنيه في ٢٠٢٣، مما يعكس نمو الإيرادات غير المعتمدة على الفائدة.

### ٣,٢ توسع القنوات الرقمية

- زاد عدد مستخدمي الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف المحمول، مما قلل الحاجة إلى التوسع في الفروع التقليدية وخفض التكاليف التشغيلية.

- عزز البنك الشراكات مع الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية، مما زاد من قاعدة عملائه في سوق المدفوعات الإلكترونية.

### ٣,٣ تأثير الرقمنة على الاستدامة المالية :

- على عكس البنوك الحكومية، التي اعتمدت بشكل كبير على شهادات الادخار لجذب السيولة، تمكن CIB من تحقيق نمو مستدام من الإيرادات الرقمية والاستثمار في الخدمات المصرفية الحديثة.
- كان هذا التحول أحد العوامل الرئيسية التي جعلت البنك أقل عرضة للتقلبات المرتبطة بأسعار الفائدة مقارنة بالبنوك الأخرى.

و يري الباحث ان :

- تعامل CIB بمرونة مع تعويم الجنيه عبر تنويع استثماراته وتقليل المخاطر الائتمانية.
- رغم ارتفاع أسعار الفائدة، نجح البنك في الحفاظ على نمو القروض عبر التركيز على التمويل قصير الأجل.
- ساعد التحول الرقمي البنك على تحقيق ربحية مستقرة بعيداً عن الأدوات النقدية المؤقتة مثل شهادات الادخار.
- البنك أقل تأثراً بالضغوط الاقتصادية مقارنة بالبنوك الحكومية بسبب اعتماده على الإيرادات غير المعتمدة على الفائدة.

### التوصيات المستقبلية :

- زيادة الاستثمار في التكنولوجيا المالية لضمان استمرار التفوق الرقمي وزيادة قاعدة العملاء.
- التوسع في الإقراض للقطاع الخاص والمشروعات الصغيرة لدعم الاقتصاد الحقيقي وتحقيق نمو مستدام.
- مواصلة الاستثمار في أدوات الدين الحكومي ولكن مع تنويع أكبر لمحفظه الاستثمارات.
- البنك التجاري الدولي (CIB) نجح في التعامل مع تغيرات السياسات النقدية بمرونة واستراتيجية ذكية، مما جعله أكثر استقراراً وربحية مقارنة بالمنافسين في القطاع المصرفي المصري.

## المطلب الرابع

### تحليل أداء بنك القاهرة وتأثير السياسات النقدية عليه

خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٤، واجه بنك القاهرة تقلبات اقتصادية كبيرة بسبب تغيرات سعر الصرف، وارتفاع أسعار الفائدة، وتغيرات في البيئة التنظيمية المصرفية. ومع ذلك، أظهر البنك قدرة على التكيف مع التحديات المالية من خلال إدارة السيولة، تعزيز الربحية، والاستثمار في التحول الرقمي<sup>(٦)</sup>

### أولاً: كيف أثرت تغيرات سعر الصرف وأسعار الفائدة على سيولة وربحية البنك؟

#### ١,١ تأثير تحرير سعر الصرف ورفع الفائدة على السيولة :

- بعد تعويم الجنيه في ٢٠١٦، شهد البنك ارتفاعاً في حجم أصوله وسيولته النقدية، لكنه واجه ضغطاً في توفير التمويل بالدولار للعملاء.

- ارتفعت ودائع العملاء من ٨٥ مليار جنيه في ٢٠١٧ إلى ٢٥٠,٢ مليار جنيه في ٢٠٢٢، بسبب شهادات الادخار مرتفعة العائد التي جذبت سيولة ضخمة.

- زادت السيولة المتاحة لدى البنك، مما سمح له بتوسيع محفظة القروض، حيث ارتفع إجمالي القروض إلى ١٣٠,٢ مليار جنيه في ٢٠٢٢.

#### ١,٢ تأثير ارتفاع أسعار الفائدة على الربحية :

- خلال ٢٠١٦-٢٠١٨، زادت أرباح البنك بسبب ارتفاع الفائدة على أدوات الدين الحكومي، حيث استثمر بشكل كبير في أذون وسندات الخزنة.

- في ٢٠٢٢-٢٠٢٤، ومع ارتفاع أسعار الفائدة إلى مستويات قياسية، زادت تكلفة الأموال، مما أثر على هامش ربحية البنك من القروض.

- رغم ذلك، حافظ البنك على مستوى ربحية إيجابي، حيث حقق ٣,١ مليار جنيه كصافي ربح في ٢٠٢٢، رغم تراجع العائد على الأصول.

<sup>٦</sup> <https://www.bdc.com.eg/bdcwebsite/home.html>

**ثانياً: هل تمكن البنك من التكيف مع الضغوط المالية الناتجة عن السياسات النقدية الأخيرة؟**

**٢,١ استراتيجيات البنك في مواجهة ارتفاع أسعار الفائدة :**

- ركز البنك على الإقراض قصير الأجل بدلاً من القروض طويلة الأجل لتجنب المخاطر الناتجة عن ارتفاع الفائدة.

- عزز استثماراته في التمويل متناهي الصغر والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث ارتفعت محفظة التمويل متناهي الصغر إلى ٧,٢ مليار جنيه في ٢٠٢٢.

**٢,٢ كفاءة إدارة المخاطر والائتمان :**

- رغم الضغوط الاقتصادية، حافظ البنك على نسبة قروض متعثرة مستقرة عند ٩٧,٤٪ في ٢٠٢٢، مما يعكس إدارة قوية للمخاطر الائتمانية.

- قام البنك بتحسين نسبة كفاية رأس المال إلى ١٥,٢٥٪ في ٢٠٢٢، مما ساعده في الحفاظ على مستوى جيد من الاستقرار المالي.

**٢,٣ تأثير تغير سعر الصرف على الديون والتمويل :**

- تأثرت بعض القروض المقومة بالدولار بعد تخفيض قيمة الجنيه، لكن البنك قلل من انكشافه على الديون الدولارية، مما خفف من المخاطر.

- استمرت محفظة قروض الشركات الكبرى في النمو، لكن البنك تجنب الإقراض عالي المخاطر في ظل التقلبات الاقتصادية.

**ثالثاً: ما مدى نجاح البنك في التحول الرقمي لمواجهة المنافسة في القطاع المصرفي؟**

**٣,١ استثمارات البنك في التحول الرقمي :**

- قام البنك بتوسيع شبكة الخدمات المصرفية الرقمية، حيث ارتفع عدد مستخدمي الخدمات الإلكترونية بشكل ملحوظ.

- زاد عدد ماكينات الصراف الآلي والفروع الرقمية، مما أدى إلى تحسن في كفاءة التشغيل وتقليل التكاليف الإدارية.

**٣,٢ تأثير الرقمنة على الأداء المالي :**

- ساهمت الخدمات الرقمية في زيادة قاعدة العملاء، مما عزز حجم الودائع والمعاملات الإلكترونية. رغم ذلك، لا يزال البنك بحاجة إلى تطوير منصاته الرقمية بشكل أكبر لمواجهة المنافسة مع البنوك الخاصة مثل CIB.

و يري الباحث ان :

- تحرير سعر الصرف وزيادة الفائدة أثرت على ربحية البنك، لكنه نجح في الحفاظ على سيولة قوية.
  - اعتمد البنك على استثماراته في أدوات الدين الحكومي لتعويض تأثير الفائدة المرتفعة على الإقراض.
  - تحسنت جودة الأصول لكن نسبة القروض المتعثرة لا تزال مرتفعة مقارنة ببعض المنافسين.
  - حقق البنك تقدمًا في التحول الرقمي لكنه لا يزال بحاجة إلى استثمارات إضافية لتعزيز تنافسيته.
- التوصيات المستقبلية :

- تنويع مصادر الإيرادات عبر تعزيز القروض الإنتاجية وتقليل الاعتماد على أدوات الدين الحكومي.
- توسيع الخدمات المصرفية الرقمية لمنافسة البنوك الخاصة في القطاع التكنولوجي.
- تحسين استراتيجية الإقراض للحد من المخاطر الائتمانية وتعزيز الربحية المستدامة.
- الاستثمار في التكنولوجيا المالية لتعزيز الكفاءة التشغيلية وجذب شريحة أوسع من العملاء.
- بنك القاهرة استطاع مواجهة التحديات الاقتصادية بمرونة، لكنه بحاجة إلى مزيد من التطوير في الخدمات الرقمية وتنويع أنشطته المصرفية لضمان استدامة نموه.

### المبحث الثالث

#### تقييم كفاءة السياسات النقدية و تأثيرها علي استقرار البنوك

على مدار الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٤، تبنت السياسات النقدية في مصر إجراءات متنوعة استهدفت تحقيق الاستقرار المالي، التحكم في التضخم، وتحفيز النشاط الاقتصادي. وشملت هذه السياسات تحرير سعر الصرف، رفع وخفض أسعار الفائدة، وضبط مستويات السيولة داخل البنوك. وقد كان لهذه التغييرات انعكاسات مباشرة على كفاءة واستقرار القطاع المصرفي، سواء من حيث جودة الأصول، قدرة البنوك على الإقراض، وربحياتها، ومدى اعتمادها على أدوات السياسة النقدية في تحقيق النمو.

يهدف هذا المبحث إلى تقييم مدى نجاح السياسات النقدية في تحسين كفاءة البنوك المصرية واستقرار الجهاز المصرفي، وذلك من خلال تحليل ثلاثة محاور رئيسية:

١. تحليل كفاءة البنوك تحت تأثير السياسات النقدية:

- هل أدت هذه السياسات إلى تحسين جودة الأصول وتقليل نسب القروض المتعثرة، أم أنها زادت المخاطر؟

- إلى أي مدى ساهمت في تعزيز قدرة البنوك على تمويل المشروعات الإنتاجية، أم أنها دفعت البنوك إلى الاعتماد على التمويل الحكومي بدلاً من الإقراض للقطاع الخاص؟

- هل عززت هذه السياسات من استقلالية البنوك في اتخاذ قراراتها الائتمانية، أم جعلتها أكثر ارتباطاً بتوجهات البنك المركزي؟

٢. تحليل استدامة ربحية البنوك في ظل هذه السياسات:

- هل الأرباح التي حققتها البنوك خلال هذه الفترة كانت ناتجة عن نمو حقيقي في النشاط المصرفي، أم أنها اعتمدت على أدوات نقدية مؤقتة مثل شهادات الادخار وأدوات الدين الحكومي؟

- كيف أثرت التغييرات في أسعار الفائدة على ربحية البنوك، وما الفرق بين أداء البنوك الحكومية والخاصة في هذا السياق؟

٣. تقييم مدى تحقيق الاستقرار المالي:

- كيف أثرت هذه السياسات على معدلات السيولة لدى البنوك؟

- هل أدت إلى تحقيق استقرار مالي مستدام أم خلقت تحديات إضافية، مثل زيادة الاعتماد على الأموال الساخنة؟

- كيف أثرت التغييرات النقدية على ثقة العملاء في القطاع المصرفي، خاصة في ظل التقلبات الحادة في سعر الصرف وأسعار الفائدة؟

من خلال هذا التحليل، سيتم تحديد ما إذا كانت السياسات النقدية في مصر نجحت في دعم القطاع المصرفي وتعزيز استدامته، أم أنها خلقت تحديات جديدة تتطلب استراتيجيات مختلفة لإدارتها في المستقبل.

## المطلب الأول

### تحليل كفاءة البنوك تحت تأثير السياسات النقدية

اعتمدت السياسات النقدية في مصر بين ٢٠١٥ و ٢٠٢٤ على تغييرات كبيرة، بما في ذلك تحرير سعر الصرف، رفع وخفض أسعار الفائدة، وزيادة نسبة الاحتياطي الإلزامي. وكان لهذه التغييرات تأثيرات مباشرة على جودة الأصول، قدرة البنوك على تمويل المشروعات الإنتاجية، ومدى استقلالية قراراتها الائتمانية.

١. هل أدت هذه السياسات إلى تحسين جودة الأصول وتقليل نسب القروض المتعثرة، أم أنها زادت المخاطر؟

### تحليل جودة الأصول في البنوك المصرية خلال الفترة:

- بشكل عام، ساهمت السياسات النقدية المتشددة مثل رفع الفائدة في تحسين جودة الأصول في بعض البنوك، لكنها زادت من مخاطر التعثر في بنوك أخرى.

- وفقاً للبيانات المالية للبنوك، شهدت نسبة القروض غير المنتظمة انخفاضاً في البنوك الكبرى مثل البنك الأهلي وبنك مصر، حيث تراجع النسبة من ٤,٣٪ في ٢٠١٥ إلى أقل من ٢٪ في ٢٠٢٣.

- على الجانب الآخر، تأثرت بعض البنوك مثل بنك القاهرة بمخاطر أكبر نظراً لاعتماده على تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، مما أدى إلى بقاء نسبة القروض غير المنتظمة عند ٤,٩٧٪ في ٢٠٢٢.

### العوامل التي ساعدت في تحسين جودة الأصول:

- تعويم الجنيه ساهم في ضبط سوق الصرف الأجنبي وجعل التدفقات النقدية أكثر استقراراً.

- رفع الفائدة جعل البنوك أكثر انتقائية في منح القروض، مما أدى إلى تقليل القروض المشكوك في تحصيلها.

- زيادة الاحتياطي الإلزامي إلى ١٨٪ في ٢٠٢٢ دفع البنوك إلى إدارة سيولتها بشكل أكثر تحفظاً، ما حدّ من التمويل عالي المخاطر.

### المخاطر المرتبطة بالسياسات النقدية:

- رفع أسعار الفائدة أدى إلى زيادة تكلفة الاقتراض، مما دفع بعض الشركات إلى التخلف عن السداد.

- انخفاض القدرة الشرائية بسبب التضخم المرتفع زاد من مخاطر تعثر الأفراد في سداد القروض الشخصية والتمويل العقاري.

٢. إلى أي مدى ساهمت هذه السياسات في تعزيز قدرة البنوك على تمويل المشروعات الإنتاجية، أم أنها دفعتها إلى الاعتماد على التمويل الحكومي؟

التوجه نحو تمويل المشروعات الإنتاجية:

- زاد إجمالي القروض الممنوحة من ٩٧,٤ مليار جنيه في ٢٠١٥ إلى أكثر من ١,٧ تريليون جنيه في ٢٠٢٤ في البنوك الكبرى، مما يشير إلى نمو النشاط الائتماني.

- لكن رغم ذلك، كان التمويل موجَّهًا بشكل رئيسي إلى المشروعات القومية والبنية التحتية، وليس إلى القطاع الخاص بالشكل الكافي.

زيادة الاعتماد على تمويل الحكومة:

- استفادت البنوك من أدوات الدين الحكومي مرتفعة العائد، حيث استثمرت البنوك نسبة كبيرة من ودائعها في أدون وسندات الخزانة بدلاً من التوسع في منح القروض للقطاع الإنتاجي.

- في بنك مصر، بلغت استثمارات البنك في أدوات الدين الحكومي أكثر من ٣٠٪ من إجمالي أصوله في بعض السنوات، مما يعكس الاعتماد المتزايد على التمويل الحكومي.

- أدى هذا التوجه إلى تقليل التمويل المقدم للشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث تباطأ نمو قروض القطاع الخاص مقارنة بالمشروعات القومية.

النتائج:

- البنوك ضمنت عوائد مرتفعة من أدوات الدين الحكومي بدون مخاطر عالية.

- ضعف التمويل للقطاع الإنتاجي أدى إلى تراجع نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما أثر على النمو الاقتصادي الحقيقي.

- زيادة الاعتماد على تمويل الحكومة جعل البنوك أقل مرونة في مواجهة الأزمات الاقتصادية.

٣. هل عززت هذه السياسات من استقلالية البنوك في اتخاذ قراراتها الائتمانية، أم جعلتها أكثر ارتباطاً بتوجهات البنك المركزي؟

زيادة تدخل البنك المركزي في توجيه قرارات البنوك :

- بسبب التغيرات المتكررة في أسعار الفائدة، نسبة الاحتياطي الإلزامي، وسياسات الصرف، أصبحت البنوك أكثر ارتباطاً بالقرارات النقدية من حيث إدارة السيولة وتحديد الأولويات التمويلية.

- شهدت الفترات التي تم فيها رفع الفائدة بشكل كبير (مثل ٢٠١٦ و ٢٠٢٢-٢٠٢٤) توجهًا من البنوك نحو الاستثمار في الشهادات مرتفعة العائد وأدوات الدين الحكومي، استجابة لقرارات البنك المركزي.

### مدى تأثير ذلك على استقلالية البنوك :

- البنوك الكبرى مثل CIB حافظت على استقلالية نسبية بفضل تنويع مصادر أرباحها، حيث اعتمدت بشكل أكبر على الخدمات المصرفية الرقمية ورسوم المعاملات بدلاً من الاعتماد الكلي على أسعار الفائدة.

- في المقابل، اعتمدت البنوك الحكومية على قرارات البنك المركزي بشكل كبير، حيث كانت سياساتها التمويلية موجهة نحو تمويل المشروعات القومية أكثر من القطاع الخاص.

و يري الباحث ان :

- تحسنت جودة الأصول في معظم البنوك الكبرى بسبب التشديد النقدي وانخفاض القروض المتعثرة، لكنها زادت المخاطر في بعض القطاعات مثل المشروعات الصغيرة.

- البنوك ركزت على تمويل الحكومة بدلاً من تمويل القطاع الإنتاجي، مما أدى إلى ضعف دعم النمو الاقتصادي الحقيقي.

- أصبحت البنوك أكثر ارتباطاً بالسياسات النقدية، حيث تأثرت قراراتها التمويلية والتسعيرية بتوجيهات البنك المركزي.

التوصيات المستقبلية :

- زيادة الحوافز للتمويل الإنتاجي مثل تقديم برامج تمويل ميسرة للقطاع الصناعي والزراعي.

- تقليل الاعتماد على أدوات الدين الحكومي عبر فرض قيود على نسبة استثمارات البنوك في السندات الحكومية.

- تعزيز استقلالية البنوك عبر منحها حرية أكبر في إدارة سيولتها وتحديد أولوياتها التمويلية بعيداً عن التوجيه المركزي.

## المطلب الثاني

### تحليل استدامة ربحية البنوك تحت هذه السياسات

شهدت البنوك المصرية خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٤ تغيرات كبيرة في ربحيتها نتيجة تحرير سعر الصرف، تغيرات أسعار الفائدة، والاعتماد على أدوات السياسة النقدية. في هذا القسم، سيتم تحليل مدى استدامة الأرباح، وتأثير الفائدة على ربحية البنوك، والفرق بين أداء البنوك الحكومية والخاصة بناءً على البيانات المتاحة.

#### ١. هل الأرباح التي حققتها البنوك ناتجة عن نمو حقيقي أم بسبب أدوات نقدية مؤقتة؟

##### ١,١ تحليل مصادر الأرباح الفعلية :

- ارتفعت أرباح البنوك المصرية بشكل كبير خلال الفترة محل الدراسة، حيث شهدت البنوك الحكومية مثل البنك الأهلي المصري وبنك مصر قفزات ضخمة في الأرباح، لكن الجزء الأكبر منها كان ناتجاً عن أدوات نقدية مؤقتة مثل شهادات الادخار مرتفعة العائد واستثمارات البنوك في أدون وسندات الخزنة الحكومية.

- على سبيل المثال، ارتفع صافي أرباح البنك الأهلي المصري من ٥,١ مليار جنيه في ٢٠١٥ إلى ٣٤,٧ مليار جنيه في ٢٠٢٢، ولكن جزءاً كبيراً من هذه الأرباح جاء من العوائد على شهادات الادخار وأدوات الدين الحكومي بدلاً من الأنشطة المصرفية التقليدية مثل القروض والاستثمارات.

- في بنك مصر، ارتفع صافي الربح من ٥,٥ مليار جنيه في ٢٠١٦ إلى ٥٩,١ مليار جنيه في ٢٠٢٤، مدفوعاً بارتفاع الفائدة على أدون وسندات الخزنة أكثر من كونه ناتجاً عن زيادة الإقراض للقطاع الإنتاجي.

##### ١,٢ هل الأرباح مستدامة أم مؤقتة؟

- استثمارات البنوك في أدوات الدين الحكومي وفرت عوائد مرتفعة ولكنها غير مستدامة، حيث تعتمد على قرارات السياسة النقدية وليس على الأداء المصرفي الحقيقي.

- الأرباح الناتجة عن شهادات الادخار مرتفعة العائد ليست طويلة الأجل، حيث ترفع تكلفة الأموال على البنوك وقد تؤثر على هوامش الربحية المستقبلية عندما تنخفض أسعار الفائدة.

- ضعف نمو القروض للقطاع الخاص والمشروعات الإنتاجية يعني أن البنوك لم تحقق نمواً حقيقياً في أنشطتها المصرفية الأساسية، مما يعزز فكرة أن الأرباح مؤقتة وليست قائمة على توسع فعلي في الاقتصاد.

## ٢. كيف تأثرت ربحية البنوك برفع الفائدة وخفض الفائدة؟

### ٢,١ تأثير رفع الفائدة :

- بعد تعويم الجنيه في ٢٠١٦، ارتفعت أسعار الفائدة إلى مستويات قياسية، مما جعل البنوك تحقق أرباحاً ضخمة من استثماراتها في أدوات الدين الحكومي، حيث بلغت العوائد على الأذون الحكومية أكثر من ٢٠٪.

- شهدت البنوك الحكومية زيادة في أرباحها بسبب إصدار شهادات ادخار مرتفعة العائد (١٦٪ و ٢٠٪ في ٢٠١٦، و ٢٥٪ و ٣٠٪ في ٢٠٢٢-٢٠٢٣)، مما ساعد على جذب سيولة كبيرة وتحقيق إيرادات من الفوائد على الودائع.

- رغم ذلك، تأثرت هوامش الربح في الإقراض، حيث أصبحت تكلفة الإقراض مرتفعة جداً، مما قلل من الطلب على القروض التجارية والاستهلاكية.

### ٢,٢ تأثير خفض الفائدة :

- خلال ٢٠٢٠-٢٠٢١، عندما خفض البنك المركزي الفائدة لمواجهة تداعيات جائحة كورونا، تأثرت أرباح البنوك التي اعتمدت على استثماراتها في أدوات الدين الحكومي، لكنها استطاعت تعويض ذلك من خلال زيادة القروض الشخصية والاستهلاكية، والتي نمت بنسبة كبيرة في تلك الفترة.

- على سبيل المثال، شهد البنك التجاري الدولي (CIB) زيادة في محفظة القروض الشخصية والتمويل الاستهلاكي بعد خفض الفائدة، مما دعم أرباحه مقارنة بالبنوك الحكومية.

### النتائج الرئيسية:

- رفع الفائدة أفاد البنوك الحكومية أكثر من الخاصة، حيث زادت أرباحها من أدوات الدين الحكومي.

- خفض الفائدة دعم البنوك الخاصة التي تعتمد على الإقراض والتمويل الاستهلاكي، بينما قلل من أرباح البنوك الحكومية التي تعتمد على العوائد من أدوات الدين.

- البنوك الحكومية واجهت تحديات في الحفاظ على نفس مستويات الربحية عند خفض الفائدة، مما يؤكد أن جزءاً كبيراً من أرباحها كان مرتبطاً بالسياسات النقدية وليس بنمو الأعمال المصرفية الحقيقية.

## ٣. ما الفرق بين أرباح البنوك الحكومية والخاصة في ظل هذه السياسات؟

### ٣,١ تحليل أرباح البنوك الحكومية :

- تعتمد البنوك الحكومية مثل البنك الأهلي المصري وبنك مصر بشكل كبير على شهادات الادخار وأذون وسندات الخزنة لتحقيق أرباحها.

- هذه البنوك حققت أرباحًا ضخمة عندما ارتفعت الفائدة لكنها واجهت تحديات عند انخفاض الفائدة بسبب ضعف تنوع مصادر دخلها.

- استثماراتها في القروض الإنتاجية والقطاع الخاص كانت أقل من المتوقع، مما جعل أرباحها تعتمد على توجهات السياسة النقدية أكثر من الأداء المصرفي الفعلي.

### ٣,٢ تحليل أرباح البنوك الخاصة :

- البنوك الخاصة مثل CIB لم تعتمد بشكل كبير على أدوات الدين الحكومي، بل ركزت على التمويل التجاري والاستهلاكي، مما جعل أرباحها أكثر استدامة.

- عند ارتفاع الفائدة، واجهت البنوك الخاصة تحديات في منح القروض، لكنها عوضت ذلك من خلال تنمية الخدمات المصرفية الرقمية والاستثمار في التكنولوجيا المالية، مما زاد من دخلها من الرسوم والعمولات بدلاً من الاعتماد على الفائدة فقط.

- عند خفض الفائدة، كانت البنوك الخاصة أكثر قدرة على التكيف، حيث زادت من الإقراض الاستهلاكي وقروض الأفراد، مما عزز أرباحها.

### النتائج الرئيسية:

- البنوك الحكومية استفادت بشكل أكبر من السياسات النقدية المتشددة، لكنها أكثر عرضة للمخاطر عند تغيير هذه السياسات.

- البنوك الخاصة كانت أقل استفادة من ارتفاع الفائدة، لكنها أكثر استدامة لأنها تعتمد على الإيرادات التشغيلية وليس فقط على السياسة النقدية.

- البنوك التي استثمرت في التكنولوجيا المالية والخدمات الرقمية مثل CIB حققت ربحية أكثر استدامة، مقارنة بالبنوك الحكومية التي ركزت على أدوات الدين الحكومي.

و يري الباحث ان :

- أرباح البنوك في مصر خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٤ كانت مدفوعة بشكل أساسي بالسياسات النقدية وليس بنمو مصرفي حقيقي.

- رفع الفائدة أفاد البنوك الحكومية التي استثمرت في أدوات الدين الحكومي، لكنه قلل من الإقراض التجاري والاستهلاكي.

- خفض الفائدة أثر سلبًا على البنوك الحكومية لكنه دعم البنوك الخاصة التي تعتمد على القروض والخدمات الرقمية.

- البنوك الخاصة مثل CIB كانت أكثر استدامة في تحقيق الأرباح بسبب تنوع مصادر دخلها مقارنة بالبنوك الحكومية التي اعتمدت على العوائد من الدين الحكومي.

#### التوصيات المستقبلية :

- تنوع مصادر الربح في البنوك الحكومية من خلال زيادة التمويل الإنتاجي بدلاً من الاعتماد على أدوات الدين.
- الحد من الاعتماد على شهادات الادخار مرتفعة العائد، لأنها تزيد من تكلفة الأموال على البنوك وتؤثر على قدرتها على التوسع في الإقراض.
- تعزيز الابتكار في الخدمات المصرفية الرقمية مثلما فعلت البنوك الخاصة، لتحقيق أرباح مستدامة.
- إعادة هيكلة استراتيجيات الإقراض لتوجيه المزيد من التمويل إلى القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما يدعم الاقتصاد الحقيقي.
- رغم أن السياسات النقدية ساعدت البنوك على تحقيق أرباح كبيرة، إلا أن هذه الأرباح كانت مدفوعة بأدوات مؤقتة وليست ناتجة عن توسع حقيقي في النشاط المصرفي. ولضمان الاستدامة، يجب على البنوك تنويع أنشطتها وتقليل الاعتماد على العوائد الحكومية.

### المطلب الثالث

#### تحليل تأثير السياسات النقدية على استقرار الجهاز المصرفي

شهد القطاع المصرفي المصري تحولات كبيرة بين ٢٠١٥-٢٠٢٤ نتيجة للتغيرات في السياسات النقدية، بما في ذلك تحرير سعر الصرف، تغيير أسعار الفائدة، والتعديلات في نسب الاحتياطي الإلزامي. ويعتبر الاستقرار المصرفي أحد أهم أهداف هذه السياسات، حيث تسعى السلطات النقدية إلى تحقيق توازن بين ضبط معدلات التضخم، استقرار العملة المحلية، وتعزيز قدرة البنوك على تقديم التمويل. ولكن يبقى التساؤل: هل أدت هذه السياسات إلى تعزيز الاستقرار المصرفي، أم أنها زادت من المخاطر؟

#### ١. تأثير التغيرات النقدية على معدلات السيولة في البنوك :

تُعد السيولة المصرفية أحد المؤشرات الأساسية على استقرار الجهاز المصرفي، حيث تؤثر السياسة النقدية بشكل مباشر على قدرة البنوك على توفير التمويل والإقراض.

#### ١،١ أثر تحرير سعر الصرف على السيولة المصرفية :

- بعد تعويم الجنيه المصري في نوفمبر ٢٠١٦، شهدت البنوك زيادة ضخمة في الودائع المقومة بالجنيه المصري، حيث فضل العملاء الاحتفاظ بالجنيه للاستفادة من العوائد المرتفعة على شهادات الادخار التي وصلت إلى ٢٠٪ و ١٦٪ في بعض الفترات.

- أدى ذلك إلى زيادة السيولة بالعملة المحلية داخل البنوك، لكنها جاءت على حساب السيولة الدولارية، حيث واجهت البنوك نقصاً حاداً في العملات الأجنبية نتيجة لخروج الاستثمارات الأجنبية المؤقتة (الأموال الساخنة)

#### ١،٢ أثر أسعار الفائدة المرتفعة على السيولة :

- رفع البنك المركزي أسعار الفائدة عدة مرات لمواجهة التضخم، حيث وصلت الفائدة إلى ٢٧,٧٥٪ للإقراض و ٢٨,٢٥٪ للإيداع في مارس ٢٠٢٤ [١].

- جذب ذلك ودائع ضخمة من العملاء، لكنه أدى إلى تقليل قدرة البنوك على الإقراض للقطاع الخاص بسبب ارتفاع تكلفة التمويل.

- أدى التركيز على شهادات الادخار مرتفعة العائد إلى تجميد جزء كبير من السيولة داخل البنوك بدلاً من تحريكها نحو الاستثمار والإقراض.

#### ١،٣ تأثير زيادة الاحتياطي الإلزامي :

- في سبتمبر ٢٠٢٢، قرر البنك المركزي المصري رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي من ١٤٪ إلى ١٨٪، مما أدى إلى تقليل السيولة المتاحة للبنوك، حيث اضطرت البنوك إلى تجميد جزء من أموالها لدى المركزي بدلاً من توجيهها للإقراض [٢].

- هذا الإجراء ساعد في تقليل التضخم والسيولة الزائدة في السوق، لكنه قلل من قدرة البنوك على تقديم القروض للقطاعين التجاري والصناعي.

## ٢. هل أدت السياسات النقدية إلى زيادة الاستقرار المالي أم زادت المخاطر؟

رغم أن السياسات النقدية استهدفت تحقيق الاستقرار المالي، إلا أن بعض الآثار الجانبية أدت إلى تحديات كبيرة أمام البنوك.

### ٢,١ استقرار النظام المصرفي واستمرار البنوك في تحقيق أرباح :

- البنوك الكبرى مثل البنك الأهلي المصري، بنك مصر، و CIB حافظت على معدلات ربحية إيجابية بفضل الفوائد المرتفعة على شهادات الادخار [٥٥].

- زيادة رأس المال وتنمية الاحتياطي النقدي داخل البنوك قلل من مخاطر الإفلاس أو التعثر المالي، مما عزز استقرار الجهاز المصرفي.

- تحسن ترتيب مصر في مؤشرات الاستقرار المالي الدولية نتيجة تعزيز الرقابة المصرفية وإجراءات ضبط السيولة.

### ٢,٢ المخاطر الناتجة عن هذه السياسات :

- زيادة الديون الحكومية: بسبب ارتفاع الفائدة، اعتمدت الحكومة بشكل متزايد على الاقتراض المحلي من البنوك، مما زاد من انكشاف البنوك على أدوات الدين الحكومي بدلاً من تمويل القطاعات الإنتاجية.

- إضعاف التمويل للقطاع الخاص: أدى ارتفاع الفائدة إلى ارتفاع تكلفة الإقراض، مما جعل الشركات الصغيرة والمتوسطة تعاني من ضعف الوصول إلى التمويل.

- تحديات سوق الصرف: رغم ارتفاع الاحتياطي النقدي الأجنبي، إلا أن الفجوة بين السعر الرسمي وسعر السوق الموازي استمرت، مما أدى إلى ضغوط إضافية على استقرار العملة [٥٦].

## ٣. كيف تأثرت ثقة العملاء بالبنوك بسبب التغييرات المتسارعة في الفائدة وسعر الصرف؟

### ٣,١ ارتفاع ثقة العملاء في البنوك الحكومية :

- إصدار شهادات الادخار مرتفعة العائد جعل العملاء يفضلون الاحتفاظ بمدخراتهم داخل البنوك، مما زاد من الاعتماد على القنوات المصرفية الرسمية.

- الثقة في البنك الأهلي وبنك مصر ارتفعت نتيجة ضمان الحكومة لهذه البنوك وتقديم عوائد مغرية للمودعين.

### ٣,٢ تراجع ثقة العملاء في البنوك الخاصة :

- بعض البنوك الخاصة مثل CIB وبنك القاهرة واجهت تحديات في جذب الودائع مقارنة بالبنوك الحكومية، مما جعل بعض العملاء يفضلون البنوك العامة التي تقدم عوائد أعلى [١٠].
- أدى التفاوت في أسعار الصرف إلى توجه بعض العملاء إلى السوق السوداء بدلاً من التعامل مع البنوك، مما أثر على تدفقات النقد الأجنبي في القطاع المصرفي.
- ٣,٣ تقلبات الفائدة وتأثيرها على قرارات العملاء :
- التغييرات السريعة في أسعار الفائدة جعلت العملاء في حالة عدم يقين حول قراراتهم المالية، حيث انتقل العديد منهم من الاستثمار والإنتاج إلى الادخار المصرفي بسبب العوائد المرتفعة.
- عند تخفيض الفائدة في ٢٠٢٠ لمواجهة تداعيات جائحة كورونا، تحول بعض العملاء إلى الاستثمار في العقارات والذهب كملاذ آمن، مما أثر على استقرار السيولة المصرفية [١١].

ويري الباحث :

- أدت السياسات النقدية إلى تعزيز الاستقرار المالي على المدى القصير من خلال زيادة الاحتياطي النقدي وتقليل التضخم، لكنها أدت إلى زيادة المخاطر الائتمانية بسبب تراجع تمويل القطاع الخاص.
- حافظت البنوك على مستويات سيولة مرتفعة، لكن التركيز على شهادات الادخار أدى إلى تجميد السيولة بدلاً من تحفيز الإقراض والاستثمار.
- ارتفعت ثقة العملاء في البنوك الحكومية، لكن البنوك الخاصة واجهت تحديات في جذب الودائع.
- زيادة الدين المحلي، ارتفاع تكلفة التمويل، واستمرار الفجوة بين السعر الرسمي والموازي للدولار كانت من أبرز المخاطر التي واجهت الجهاز المصرفي.
- التوصيات المستقبلية :
- تخفيض تدريجي لأسعار الفائدة لتشجيع التمويل المصرفي للقطاع الإنتاجي بدلاً من توجيهه لأدوات الدين الحكومي.
- تعزيز التكنولوجيا المالية لتوسيع قاعدة العملاء وتقليل الاعتماد على الشهادات الادخارية كوسيلة لجذب السيولة.
- تحسين سياسات استقرار سعر الصرف لمنع تآكل الثقة في النظام المصرفي بسبب تقلبات قيمة الجنيه.
- إطلاق برامج تحفيزية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتقليل تأثير ارتفاع الفائدة على قطاع الأعمال الخاص.
- السياسات النقدية ساعدت في تحقيق الاستقرار المالي، لكنها زادت من التحديات أمام النمو الاقتصادي والتمويل المصرفي للقطاع الخاص. هناك حاجة إلى توازن أكبر بين ضبط السيولة وتشجيع الاستثمار لتحقيق استقرار مستدام.

## المبحث الرابع

### مقترحات لتحسين كفاءة الجهاز المصرفي من خلال السياسات النقدية

شهد القطاع المصرفي المصري خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٤ تحولات كبيرة نتيجة لتغيرات السياسات النقدية، بما في ذلك تحرير سعر الصرف، تغييرات أسعار الفائدة، وضبط مستويات السيولة. وبينما ساهمت هذه السياسات في مواجهة تحديات اقتصادية متعددة، لا يزال هناك مجال واسع لتحسين كفاءة الجهاز المصرفي وتعزيز دوره في دعم النمو الاقتصادي المستدام. يهدف هذا المبحث إلى تقديم مجموعة من المقترحات التي يمكن أن تساعد في تحقيق توازن أفضل بين استقرار الأسعار، تحفيز النمو الاقتصادي، وتعزيز الابتكار في القطاع المصرفي. وتتمحور هذه المقترحات حول أربعة مجالات رئيسية:

١. تبني سياسات نقدية أكثر توازنًا بين استقرار الأسعار وتحفيز النمو الاقتصادي :
  - ضرورة خفض تدريجي لأسعار الفائدة لتقليل الضغوط على الاستثمار وتحفيز النشاط الاقتصادي.
  - إعادة توجيه التمويل المصرفي نحو المشروعات الإنتاجية والصناعية بدلاً من الاعتماد المفرط على شراء أدوات الدين الحكومي، لضمان تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية.
٢. تقليل اعتماد البنوك على شهادات الادخار كوسيلة لجذب السيولة :
  - تطوير أدوات استثمارية بديلة مثل الصكوك والسندات المصرفية، مما يساهم في تنويع مصادر التمويل وتقليل الأعباء على القطاع المصرفي.
  - تعزيز دور التكنولوجيا المالية في جذب السيولة عبر تقديم حلول مصرفية رقمية متطورة تقلل من الحاجة إلى أدوات تقليدية مثل شهادات الادخار مرتفعة العائد.
٣. تحسين استقرار سعر الصرف وتقليل الفجوة بين السعر الرسمي والموازي :
  - تعزيز الاحتياطي النقدي الأجنبي عبر مصادر مستدامة مثل زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، تعزيز عائدات السياحة، وتحفيز تحويلات المصريين بالخارج، بدلاً من الاعتماد على الأموال الساخنة.
  - إطلاق برامج تحفيزية لدعم الصادرات وتقليل الحاجة إلى الدولار، مما يساعد في ضبط ميزان المدفوعات وتحقيق استقرار أكبر للعملة المحلية.
٤. تعزيز الشمول المالي والابتكار المصرفي :
  - تحفيز البنوك على الاستثمار في التكنولوجيا المالية لضمان توفير خدمات مصرفية أكثر تطورًا وكفاءة.
  - تخفيف القيود المفروضة على الشركات الناشئة في مجال المدفوعات الرقمية، مما يساهم في تحسين بيئة الأعمال المصرفية الرقمية .

## المطلب الأول

### سياسات نقدية أكثر توازنًا بين استقرار الأسعار وتحفيز النمو

خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٤، اعتمد البنك المركزي المصري على سياسات نقدية متشددة للحد من التضخم ودعم استقرار العملة، حيث تم رفع أسعار الفائدة بشكل متكرر، خاصة بعد تعويم الجنيه في ٢٠١٦ وأزمات السيولة في ٢٠٢٢-٢٠٢٤. ورغم أن هذه السياسات ساعدت في تقليل التضخم وجذب الاستثمارات قصيرة الأجل، إلا أنها أدت إلى زيادة تكلفة التمويل، تباطؤ النمو الاقتصادي، وانخفاض معدلات الإقراض للقطاع الخاص.

لذلك، هناك حاجة إلى سياسات نقدية أكثر توازنًا تعمل على خفض الفائدة بشكل تدريجي لدعم الاستثمار، مع إعادة توجيه التمويل المصرفي نحو المشروعات الإنتاجية بدلاً من التركيز على شراء أدوات الدين الحكومي.

#### ١. خفض تدريجي للفائدة لتقليل الضغوط على الاستثمار :

##### ١,١ أثر أسعار الفائدة المرتفعة على الاقتصاد :

- شهدت أسعار الفائدة ارتفاعات حادة، حيث وصلت في بعض الفترات إلى ٢٧,٧٥٪ للإقراض و ٢٨,٢٥٪ للإيداع في ٢٠٢٤، مما جعل تكلفة التمويل مرتفعة جدًا على الشركات.

- أدى ذلك إلى تباطؤ الاستثمار الخاص، تراجع الإقراض التجاري، وزيادة تكلفة الإنتاج، مما انعكس سلبيًا على النمو الاقتصادي.

-وفقًا للبيانات، انخفض معدل نمو القروض الاستثمارية للقطاع الخاص بنسبة ١٧٪ بين ٢٠٢١ و ٢٠٢٣، مما يعكس تأثير الفائدة المرتفعة على النشاط الاقتصادي [٥٥].

##### ١,٢ أهمية خفض الفائدة تدريجيًا :

- خفض الفائدة تدريجيًا سيقال تكلفة الاقتراض، مما يشجع الشركات على التوسع في الإنتاج والاستثمار.

- تحفيز الطلب على الائتمان المصرفي، حيث ستصبح القروض أكثر جاذبية للقطاع الصناعي والزراعي.

- دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التي تعد الأكثر تأثرًا بأسعار الفائدة المرتفعة، مما يساعد على خلق فرص عمل جديدة وتعزيز النمو الاقتصادي.

### ٣، ١ كيف يمكن تنفيذ خفض تدريجي للفائدة؟

- ربط خفض الفائدة بتراجع التضخم: يجب أن يكون هناك خفض تدريجي للفائدة بالتوازي مع انخفاض معدلات التضخم، بحيث لا يؤثر ذلك سلبًا على استقرار الأسعار.

- تحفيز التمويل طويل الأجل: يجب تقديم حوافز للبنوك لتقديم قروض طويلة الأجل بفائدة منخفضة لدعم المشروعات الإنتاجية.

- تنويع أدوات السياسة النقدية: بدلاً من الاعتماد فقط على الفائدة، يمكن للبنك المركزي استخدام أدوات مثل التيسير الكمي والسياسات المالية التحفيزية لتشجيع الاستثمار دون الإضرار باستقرار العملة.

### ٢. توجيه التمويل المصرفي نحو المشروعات الإنتاجية بدلاً من شراء أدوات الدين الحكومي :

#### ١، ٢ المشكلة الحالية: زيادة الاعتماد على أدوات الدين الحكومي :

- خلال السنوات الأخيرة، ركزت البنوك المصرية على تمويل الدين الحكومي عبر الاستثمار في أدون وسندات الخزنة، حيث وصلت استثمارات بعض البنوك إلى أكثر من ٣٠٪ من إجمالي أصولها في بعض الفترات .

- هذا الاتجاه جعل البنوك أقل تحفيزًا على تمويل القطاع الخاص والمشروعات الإنتاجية، حيث تعتبر أدوات الدين الحكومي أكثر أمانًا وأقل مخاطرة من القروض التجارية.

- أدى ذلك إلى تراجع التمويل الموجه للقطاع الصناعي والزراعي، مما أثر سلبًا على الإنتاج المحلي وزاد من الاعتماد على الاستيراد.

#### ٢، ٢ إعادة توجيه التمويل نحو المشروعات الإنتاجية :

- تقديم حوافز للبنوك لزيادة الإقراض للقطاعات الإنتاجية مثل الصناعة، الزراعة، والطاقة المتجددة.

- تقليل الفوائد على القروض الموجهة للاستثمار، بحيث تكون أقل من الفائدة على أدوات الدين الحكومي، مما يجعل التمويل للقطاع الخاص أكثر جاذبية.

- فرض قيود على استثمارات البنوك في أدوات الدين بحيث لا تتجاوز نسبة معينة من إجمالي الأصول، لضمان توجيه جزء أكبر من السيولة نحو الإقراض الإنتاجي.

- إطلاق برامج تمويل مدعومة بالتعاون بين البنك المركزي والبنوك التجارية، لتقديم قروض طويلة الأجل بفوائد مخفضة للقطاعات الاستراتيجية.

#### ٣، ٢ الفوائد المتوقعة من إعادة هيكلة التمويل المصرفي :

- تحفيز النمو الاقتصادي عبر تمويل المصانع والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- 
- 
- تقليل الاعتماد على الاستيراد عبر دعم المشروعات الصناعية والزراعية المحلية.
  - خلق فرص عمل جديدة من خلال توفير تمويل ميسر لرواد الأعمال والمستثمرين في القطاعات الإنتاجية.
  - تقليل مخاطر الديون الحكومية على البنوك، حيث يؤدي الاعتماد المفرط على تمويل الدين الحكومي إلى زيادة المخاطر في حال حدوث أزمة مالية.
- و يري الباحث ان :
- خفض تدريجي للفائدة سيثجع الاستثمار، يعزز الإقراض الإنتاجي، ويدعم النمو الاقتصادي دون التسبب في تضخم مفرط.
  - إعادة توجيه التمويل المصرفي نحو المشروعات الإنتاجية سيقلل الاعتماد على الديون الحكومية ويزيد من مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد.
  - هذه السياسات ستساعد على تحقيق توازن بين استقرار الأسعار وتحفيز النمو، مما يعزز كفاءة الجهاز المصرفي واستدامة الاستقرار المالي.
- التوصيات المستقبلية :
- تنفيذ خفض تدريجي للفائدة يتناسب مع مستويات التضخم، مع تقديم حوافز للإقراض الإنتاجي.
  - تحديد نسبة قصوى لاستثمارات البنوك في أدوات الدين الحكومي، لضمان توجيه السيولة نحو المشروعات الإنتاجية.
  - تشجيع التمويل طويل الأجل للمشروعات الصناعية والزراعية، عبر تقديم حوافز حكومية للبنوك التي تدعم هذه القطاعات.
  - تعزيز الشراكة بين البنك المركزي والبنوك التجارية لإطلاق برامج تمويل بفوائد مخفضة للقطاعات ذات الأولوية الاقتصادية.
- تحقيق التوازن بين استقرار الأسعار وتحفيز النمو يتطلب تحولاً تدريجياً في السياسة النقدية، بحيث يتم خفض الفائدة بشكل مدروس، وتوجيه التمويل نحو الإنتاج والاستثمار بدلاً من الدين الحكومي، مما يعزز كفاءة الجهاز المصرفي ويحقق نمواً اقتصادياً مستداماً.

## المطلب الثاني

### تقليل اعتماد البنوك على شهادات الادخار كوسيلة لجذب السيولة

اعتمدت البنوك المصرية، وخاصة البنوك الحكومية، خلال الفترات الأخيرة على شهادات الادخار مرتفعة العائد كوسيلة رئيسية لجذب السيولة من السوق، حيث أصدرت البنوك شهادات بعوائد تصل إلى ٢٥٪ و ٣٠٪ في بعض الفترات بهدف امتصاص السيولة وتقليل التضخم. ورغم نجاح هذه السياسات في تحقيق استقرار نقدي على المدى القصير، إلا أنها زادت من تكلفة الأموال على البنوك، وأدت إلى تراجع الإقراض الإنتاجي، وزادت الضغوط على ميزانيات البنوك.

لذلك، من الضروري تقليل الاعتماد على شهادات الادخار من خلال تقديم أدوات استثمارية بديلة، وتعزيز دور التكنولوجيا المالية في جذب السيولة عبر حلول رقمية مبتكرة.

#### ١. تقديم أدوات استثمارية بديلة مثل الصكوك والسندات المصرفية :

##### ١,١ لماذا تحتاج البنوك إلى أدوات استثمارية بديلة؟

- الاعتماد المفرط على شهادات الادخار مرتفعة العائد أدى إلى زيادة تكلفة الأموال، حيث أصبحت البنوك تدفع فوائد مرتفعة للمودعين دون تحقيق عوائد تشغيلية مستدامة.

- ارتفاع العائد على الشهادات جعل البنوك أقل تحفيزاً على تقديم القروض التجارية، حيث فضلت استثمار أموالها في أدوات الدين الحكومي التي توفر عوائد مضمونة بدون مخاطر.

- عند انتهاء فترة شهادات الادخار، تواجه البنوك مخاطر خروج السيولة من النظام المصرفي، مما قد يخلق فجوة سيولة مفاجئة.

##### ١,٢ أدوات استثمارية بديلة يمكن استخدامها :

- إصدار الصكوك المصرفية

- يمكن للبنوك المصرية إصدار صكوك إسلامية كأداة استثمارية طويلة الأجل، مما يسمح بجذب السيولة من الأفراد والشركات دون الحاجة إلى دفع فوائد مرتفعة.

- الصكوك تعد بديلاً مستداماً، حيث تعتمد على الاستثمار في مشروعات إنتاجية حقيقية بدلاً من مجرد دفع فوائد ثابتة مثل شهادات الادخار.

- التوسع في السندات المصرفية

- يمكن إصدار سندات طويلة الأجل بفوائد تنافسية، مما يسمح بجذب استثمارات من المؤسسات المالية وصناديق الاستثمار بدلاً من الاعتماد فقط على الأفراد.

- 
- 
- السندات المصرفية تساعد في تحقيق استقرار مالي أكبر، حيث لا يتم استردادها دفعة واحدة كما هو الحال مع شهادات الادخار، مما يقلل من مخاطر السيولة على البنوك.
- تنويع المحافظ الاستثمارية
- بدلاً من توجيه السيولة نحو أدوات الدين الحكومي فقط، يمكن للبنوك الاستثمار في تمويل المشروعات الكبرى، إصدار سندات تمويل عقاري، وتمويل مشروعات البنية التحتية، مما يحقق عوائد مستدامة ويعزز من دور البنوك في دعم الاقتصاد الحقيقي.
٢. زيادة دور التكنولوجيا المالية لجذب السيولة من خلال حلول رقمية مبتكرة :
- ٢,١ أهمية التكنولوجيا المالية في تقليل الاعتماد على شهادات الادخار :
- مع انتشار المدفوعات الرقمية والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، أصبحت هناك فرص كبيرة لجذب السيولة دون الحاجة إلى تقديم شهادات ادخار مرتفعة العائد.
- يمكن للبنوك تصميم منتجات مالية رقمية توفر عوائد جيدة للمستثمرين دون الحاجة إلى الالتزام بأسعار الفائدة المرتفعة.
- تساعد التكنولوجيا المالية في توسيع قاعدة العملاء، جذب شرائح غير مشمولة مصرفياً، وتقليل تكلفة إدارة الأموال مقارنة بالأساليب التقليدية.
- ٢,٢ حلول رقمية مبتكرة يمكن للبنوك استخدامها
- الودائع الرقمية المرنة
- يمكن للبنوك تقديم حسابات ادخار مرنة عبر التطبيقات المصرفية، تتيح للعملاء تحقيق عوائد متغيرة بناءً على فترة الإيداع دون الحاجة إلى شهادات ثابتة.
- تساعد هذه الحلول في تشجيع الادخار والاستثمار طويل الأجل دون فرض التزامات مالية مكلفة على البنوك.
- التمويل الجماعي والاستثمارات الرقمية
- يمكن إطلاق منصات للتمويل الجماعي والاستثمارات الرقمية، حيث يستطيع الأفراد استثمار أموالهم في مشروعات اقتصادية بدلاً من الاكتفاء بالادخار التقليدي.
- هذه الحلول ستساعد على توفير سيولة إضافية للبنوك وتقليل الحاجة إلى الشهادات مرتفعة العائد.
- محافظ إلكترونية عالية العائد

- 
- 
- يمكن للبنوك تطوير محافظ إلكترونية تقدم عوائد تنافسية من خلال الاستثمار في أدوات مالية متنوعة، مما يمنح العملاء فرصة لتنمية أموالهم دون الحاجة إلى شهادات ادخار ثابتة.
  - هذه الحلول يمكن أن تستهدف الشباب والفئات التي تعتمد على المعاملات الرقمية، مما يساعد في جذب مزيد من السيولة المصرفية.

يري الباحث ان :

- تقليل الاعتماد على شهادات الادخار أمر ضروري للحفاظ على استدامة القطاع المصرفي وتقليل تكلفة الأموال على البنوك.
- إصدار الصكوك والسندات المصرفية سيوفر خيارات استثمارية طويلة الأجل تسمح بجذب السيولة دون الحاجة إلى دفع فوائد مرتفعة.
- استخدام التكنولوجيا المالية لتطوير حلول ادخارية واستثمارية رقمية سيساعد في جذب سيولة جديدة وتقليل الضغط على النظام المصرفي التقليدي.
- الاعتماد المستمر على شهادات الادخار مرتفعة العائد قد يؤدي إلى أزمات سيولة مستقبلية إذا لم يتم استبدالها بأدوات مالية أكثر استدامة.

التوصيات المستقبلية :

- تشجيع البنوك على إصدار صكوك وسندات مصرفية لجذب السيولة بدلاً من الاعتماد على شهادات الادخار.
- تحفيز الابتكار في التكنولوجيا المالية وتقديم منتجات ادخارية واستثمارية رقمية توفر عوائد تنافسية للعملاء.
- إطلاق مبادرات لزيادة الوعي المالي بين العملاء حول أهمية الأدوات الاستثمارية البديلة لتقليل الاعتماد على الشهادات مرتفعة العائد.
- تطوير بيئة تنظيمية تدعم التمويل الجماعي والاستثمار الرقمي كبديل مستدام لجذب السيولة المصرفية.
- تحقيق توازن في السياسات المصرفية يتطلب تقليل الاعتماد على شهادات الادخار، واستبدالها بأدوات استثمارية أكثر استدامة، مع تعزيز التكنولوجيا المالية كوسيلة جديدة لجذب السيولة وضمان استقرار القطاع المصرفي.

### المطلب الثالث

#### تحليل استقرار سعر الصرف وتقليل الفجوة بين السعر الرسمي والموازي

شهد سعر الصرف في مصر تقلبات حادة بين ٢٠١٥ و ٢٠٢٤، حيث مر الاقتصاد المصري بمراحل متعددة من التعويم والضغط على العملة المحلية، مما أدى إلى اتساع الفجوة بين السعر الرسمي والموازي في بعض الفترات. وقد لعبت السياسات النقدية دورًا أساسيًا في التحكم في استقرار الجنيه المصري، لكن التحدي الأكبر كان يتمثل في إيجاد حلول مستدامة بدلاً من الاعتماد على الأموال الساخنة أو الإجراءات المؤقتة.

#### ١. تعزيز الاحتياطي النقدي الأجنبي بطرق مستدامة بدلاً من جذب الأموال الساخنة

##### ١,١ تحليل سياسات بناء الاحتياطي النقدي

- بعد تعويم الجنيه في ٢٠١٦، شهد الاحتياطي النقدي الأجنبي تحسناً كبيراً بسبب تدفق الاستثمارات في أدوات الدين الحكومي، حيث وصل إلى ٤٤,٥ مليار دولار في ٢٠١٩.

- لكن جزءاً كبيراً من هذا الاحتياطي كان مدعوماً بالأموال الساخنة، أي الاستثمارات قصيرة الأجل التي تعتمد على شراء أدون الخزانة المصرية ذات العائد المرتفع، مما جعل الاحتياطي عرضة للخروج السريع عند حدوث أزمات عالمية أو تقلبات في أسعار الفائدة الدولية.

##### ١,٢ نقاط الضعف في الاعتماد على الأموال الساخنة :

- خروج الاستثمارات الأجنبية عند رفع الفائدة في الأسواق العالمية، كما حدث في ٢٠٢٢، عندما سحبت الصناديق الأجنبية أكثر من ٢٠ مليار دولار من السوق المصري بعد تشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة.

- عدم استقرار سوق الصرف، حيث أدى خروج الأموال الساخنة إلى زيادة الضغط على سعر الصرف وارتفاع الطلب على الدولار، مما وسع الفجوة بين السعر الرسمي والموازي.

- زيادة أعباء الدين الخارجي، حيث اضطر البنك المركزي إلى الاقتراض بالدولار لتغطية العجز الناتج عن خروج الاستثمارات الأجنبية، مما زاد من الضغط على الاحتياطي النقدي.

### ٣, ١ الحلول المستدامة لتعزيز الاحتياطي :

- تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI): يجب التركيز على جذب استثمارات حقيقية في القطاعات الإنتاجية مثل الصناعة والتكنولوجيا، بدلاً من الاعتماد على الأموال الساخنة في أدوات الدين الحكومي.  
- زيادة عائدات السياحة: مصر تمتلك واحدة من أكبر القطاعات السياحية في المنطقة، ويمكن أن يكون الاستثمار في البنية التحتية السياحية وبرامج الترويج العالمية عاملاً رئيسياً في توفير تدفقات نقدية مستقرة.

- تحفيز تحويلات المصريين بالخارج: تعد تحويلات العاملين بالخارج مصدرًا رئيسياً للعملة الأجنبية، ويجب تقديم حوافز ضريبية ومصرفية لجذب هذه التحويلات إلى القنوات الرسمية بدلاً من السوق الموازي.

- تعزيز الصادرات الصناعية: تحسين القدرة التنافسية للصناعات المصرية يمكن أن يساهم في زيادة العائدات الدولار، مما يقلل الحاجة إلى الدولار في الاستيراد.

### ٢. إطلاق برامج تحفيزية لدعم الصادرات وتقليل الحاجة للدولار:

#### ١, ٢ ضعف الهيكل التصديري وزيادة الحاجة إلى الدولار:

- تعتمد مصر بشكل كبير على الواردات لتغطية احتياجاتها الصناعية والاستهلاكية، مما يؤدي إلى عجز مزمن في الميزان التجاري.

- الصادرات غير النفطية لم تنم بنفس سرعة الواردات، مما جعل الاقتصاد أكثر اعتماداً على التمويل الخارجي لتغطية العجز التجاري.

- ارتفاع سعر الصرف بعد التعويم جعل السلع المصرية أكثر تنافسية عالمياً، لكنه لم يكن كافياً لزيادة الصادرات بسبب ضعف القدرة الإنتاجية وعدم توافر الحوافز التصديرية الكافية.

#### ٢, ٢ الحلول الممكنة لتعزيز الصادرات :

- دعم الصناعات التصديرية: يجب تقديم حوافز ضريبية وإعفاءات جمركية للشركات المصدرة، خاصة في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية مثل التكنولوجيا والصناعات الهندسية.

- إصلاح هيكل الدعم للمصدرين: يجب تحسين برامج رد الأعباء التصديرية وتسريع صرف مستحقات المصدرين من دعم التصدير، مما يشجعهم على زيادة الإنتاج والتوسع في الأسواق الخارجية.

- التوسع في الأسواق الأفريقية والعربية: تمتلك مصر فرصاً كبيرة لتصدير المنتجات إلى الأسواق الأفريقية التي تعاني من نقص في العديد من المنتجات الصناعية والغذائية.

- تطوير البنية التحتية اللوجستية: تحسين الموانئ وشبكات النقل يقلل من تكاليف التصدير ويزيد من تنافسية المنتجات المصرية في الأسواق العالمية.

### ٣, ٢ كيف يساهم دعم الصادرات في تقليل الحاجة للدولار؟

- كلما زادت عائدات الصادرات، انخفض الطلب على الدولار في الاستيراد، مما يخفف الضغط على الجنيه المصري.

- زيادة الصادرات تعني زيادة تدفق العملة الأجنبية إلى القطاع المصرفي الرسمي، مما يحد من توسع السوق السوداء للدولار.

- 
- 
- تحقيق فائض في الميزان التجاري (أو تقليل العجز) يؤدي إلى تحقيق استقرار أكبر في سوق الصرف وتقليل الاعتماد على الاقتراض الخارجي.  
و يري الباحث ان :
  - تعزيز الاحتياطي النقدي يجب أن يكون من خلال مصادر مستدامة مثل الاستثمار الأجنبي المباشر والسياحة، وليس فقط عبر الأموال الساخنة.
  - دعم الصادرات سيساعد على تحقيق استقرار سعر الصرف وتقليل الحاجة المستمرة للدولار.
  - تحسين سياسات جذب التحويلات الأجنبية من المصريين بالخارج يمكن أن يوفر مصدرًا مستقرًا للدولار.
  - إطلاق حوافز جديدة للمصدرين والاستثمار في البنية التحتية اللوجستية سيزيد من القدرة التنافسية للصادرات المصرية عالميًا.  
التوصيات المستقبلية :
  - تحويل تركيز السياسات النقدية من جذب الأموال الساخنة إلى دعم الاستثمار الأجنبي المباشر والصناعات التصديرية.
  - إصلاح سياسات دعم الصادرات وتسريع صرف مستحقات المصدرين لتحفيزهم على التوسع في الأسواق الخارجية.
  - تعزيز الرقابة على السوق السوداء وتشجيع تحويلات المصريين بالخارج إلى القنوات الرسمية من خلال حوافز مصرفية وضريبية.
  - الاستثمار في السياحة كأحد المصادر المستدامة للعملة الأجنبية، خاصة في مجالات السياحة الثقافية والعلاجية.
  - تحقيق استقرار حقيقي في سعر الصرف لا يمكن أن يعتمد فقط على الأدوات النقدية، بل يتطلب استراتيجيات شاملة لدعم مصادر العملة الأجنبية وتحفيز الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الاستيراد.

## المطلب الرابع

### تعزيز الشمول المالي والابتكار المصرفي في مصر

مع تزايد الاهتمام بتطوير القطاع المصرفي، برزت السياسات النقدية الحديثة كعامل رئيسي في دفع التحول الرقمي والشمول المالي، مما أدى إلى توسع كبير في الخدمات المصرفية الرقمية، المدفوعات الإلكترونية، والتمويل المستدام. خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٤، اتخذت البنوك خطوات كبيرة نحو تعزيز التكنولوجيا المالية، دعم الشركات الناشئة، والاستثمار في الخدمات المصرفية الذكية.

#### ١. تحفيز البنوك على الاستثمار في التكنولوجيا المالية

##### ١,١ دور التكنولوجيا المالية في تطوير القطاع المصرفي :

- زادت البنوك المصرية من استثماراتها في التحول الرقمي، حيث أطلق البنك الأهلي خدمة “NBE Pay” للدفع عبر الهاتف المحمول، كما شهد بنك القاهرة ارتفاع نسبة القروض الرقمية إلى ٥٥,٣٤٪ في ٢٠٢١

- ارتفع عدد ماكينات الصراف الآلي (ATM) إلى ٦,٦١٨ ماكينة في ٢٠٢٢، مما يعكس تطورًا كبيرًا في البنية التحتية المصرفية الرقمية [٥٥].

- زاد استخدام نقاط البيع (POS) إلى أكثر من ١٢٠,٠٠٠ نقطة، مما عزز من انتشار الدفع الإلكتروني وتقليل الاعتماد على النقد [٥٦].

##### ١,٢ استثمارات البنوك الكبرى في التكنولوجيا :

- البنك التجاري الدولي (CIB) ركز بشكل كبير على تطوير الخدمات المصرفية الرقمية، مما ساهم في زيادة الأرباح بعيدًا عن الاعتماد على الفوائد المرتفعة.

- بنك مصر والبنك الأهلي المصري استثمرا في البطاقات الذكية والخدمات المالية الرقمية، مما أدى إلى نمو هائل في عدد العملاء المشتركين في الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول.

- رغم التوسع في التحول الرقمي، لا تزال بعض البنوك تحتاج إلى استثمارات أكبر في الذكاء الاصطناعي والأتمتة المصرفية.

##### ١,٣ التحديات أمام التكنولوجيا المالية :

- لا تزال البنية التحتية للإنترنت والمدفوعات الرقمية بحاجة إلى مزيد من التطوير، خاصة في المناطق الريفية.

- هناك حاجة لزيادة الوعي المالي بين العملاء، حيث لا يزال بعض العملاء يفضلون المعاملات النقدية التقليدية.

## ٢. تخفيف القيود على الشركات الناشئة في مجال المدفوعات الرقمية :

### ٢,١ دعم الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية :

- شهدت مصر نموًا في شركات المدفوعات الرقمية الناشئة، مثل “فوري” و “إي فاينانس”، والتي ساعدت في نشر خدمات الدفع الإلكتروني على نطاق واسع.
- دعم البنك المركزي المصري التراخيص المالية لشركات التكنولوجيا المالية، مما مكنها من تقديم حلول دفع رقمية مبتكرة.

### ٢,٢ القوانين والسياسات التنظيمية :

- قام البنك المركزي المصري بتخفيف القيود على إنشاء الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية، مما زاد من عدد الشركات العاملة في مجال المدفوعات الرقمية.
- تمكين استخدام المحافظ الرقمية على نطاق أوسع، حيث زاد عدد المستخدمين بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة.
- لا تزال بعض القيود المتعلقة بمتطلبات رأس المال والتراخيص تعيق الشركات الصغيرة من المنافسة في السوق المصرفي.

## ٣. تقديم حوافز ضريبية للبنوك التي تركز على التمويل المستدام والابتكار الرقمي :

### ٣,١ أهمية التمويل المستدام في دعم الاقتصاد الرقمي :

- تتجه البنوك في مصر إلى التمويل الأخضر والمستدام، حيث بدأت بعض البنوك مثل CIB والبنك الأهلي في تقديم قروض صديقة للبيئة وتمويل مشروعات الطاقة المتجددة.
- تقدم بعض البنوك مزايا لرواد الأعمال الذين يستخدمون التمويل الرقمي، مما يعزز من نمو الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية.

### ٣,٢ الحوافز الضريبية ودورها في تعزيز الابتكار الرقمي :

- إعفاءات ضريبية على بعض الاستثمارات في التكنولوجيا المالية شجعت البنوك على توسيع منصاتها الرقمية.
- دعم حكومي للمبادرات الرقمية مثل تطوير الهوية الرقمية وأنظمة الدفع الفوري، مما عزز من سهولة وصول الخدمات المصرفية للعملاء.
- هناك حاجة إلى مزيد من التشريعات الضريبية لدعم البنوك التي تركز على الابتكار في المدفوعات الرقمية.

و يري الباحث ان :

- شهدت البنوك المصرية تطورًا هائلًا في مجال الشمول المالي والتحول الرقمي، حيث استثمرت بشكل كبير في التكنولوجيا المالية والمدفوعات الرقمية.
- تخفيف القيود التنظيمية على الشركات الناشئة في مجال المدفوعات عزز من انتشار حلول الدفع الإلكتروني، لكنه لا يزال بحاجة إلى مزيد من الدعم الحكومي.
- الحوافز الضريبية التي تقدمها الدولة للبنوك التي تستثمر في التمويل المستدام والرقمي ساعدت في تحقيق نمو قوي في القطاع المصرفي.
- لا تزال هناك تحديات مثل ضعف الوعي المالي وقيود رأس المال التي تعيق بعض الشركات الناشئة من دخول السوق المصرفي الرقمي.

التوصيات المستقبلية :

- زيادة الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية لتوسيع نطاق الخدمات المصرفية الإلكترونية.
- تقديم المزيد من الحوافز الضريبية للبنوك التي تستثمر في المدفوعات الرقمية والتمويل المستدام.
- إطلاق مبادرات وطنية لتعزيز الثقافة المالية، مما يساعد على تقليل الاعتماد على النقد.
- إجراء إصلاحات تنظيمية لتسهيل حصول الشركات الناشئة على تراخيص المدفوعات الرقمية.

تقدم مصر خطوات كبيرة في مجال الشمول المالي والابتكار المصرفي، لكن لتحقيق قفزة نوعية، يجب دعم الشركات الناشئة، تقديم حوافز مالية للبنوك الرقمية، وتعزيز البنية التحتية الرقمية.

## الخاتمة

شهدت السياسات النقدية في مصر خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٤ تحولات كبيرة أثرت بشكل مباشر على كفاءة الجهاز المصرفي، استقرار الأسواق المالية، وقدرة البنوك على دعم الاقتصاد الحقيقي. فقد كان لهذه السياسات دور محوري في ضبط معدلات التضخم، تنظيم السيولة، وتحقيق استقرار سعر الصرف، لكنها في المقابل فرضت تحديات أمام البنوك، خاصة فيما يتعلق بالإقراض الإنتاجي، تكاليف التمويل، ومستوى المنافسة داخل القطاع المصرفي.

في هذا الفصل، تم تحليل مدى تأثير هذه السياسات على البنوك التجارية المصرية، ومدى نجاحها في تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز دور القطاع المصرفي في دعم النمو الاقتصادي. وقد أظهرت الدراسة عددًا من النتائج الأساسية التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

### ١. تأثير السياسات النقدية على الجهاز المصرفي

- تحرير سعر الصرف أدى إلى تحسين تدفقات النقد الأجنبي وزيادة الاحتياطي النقدي، لكنه تسبب في تقلبات حادة في سعر الصرف وتحديات أمام البنوك في إدارة السيولة بالدولار.

- رفع أسعار الفائدة ساعد على امتصاص السيولة وتقليل التضخم، لكنه في المقابل زاد من تكلفة الإقراض وضعف الإقراض للقطاع الإنتاجي.

- زيادة الاعتماد على شهادات الادخار مرتفعة العائد قللت من قدرة البنوك على تقديم تمويل مستدام، حيث أصبحت تكلفة الأموال مرتفعة وأدت إلى تراجع السيولة المتاحة للإقراض.

### ٢. تقييم أداء البنوك التجارية المصرية

- البنوك الحكومية (البنك الأهلي، بنك مصر، وبنك القاهرة) حققت أرباحًا ضخمة لكنها كانت تعتمد بشكل أساسي على استثماراتها في أدوات الدين الحكومي وشهادات الادخار بدلاً من الأنشطة المصرفية التقليدية.

- البنوك الخاصة مثل CIB استطاعت تحقيق ربحية أكثر استدامة من خلال التركيز على الخدمات المصرفية الرقمية وتنويع مصادر دخلها بعيداً عن أدوات الدين الحكومي.

- كان هناك ضعف في توجه البنوك نحو الإقراض الإنتاجي، حيث فضّلت الاستثمار في أدوات مالية أكثر أماناً مثل السندات الحكومية بدلاً من تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

### ٣. مدى تحقيق الاستقرار المالي وتأثير ذلك على ثقة العملاء

- ساهمت السياسات النقدية في تحقيق استقرار مالي نسبي من خلال تعزيز الاحتياطي النقدي وثبيت سعر الصرف لفترات محددة، لكنها لم تنجح في تقليل الفجوة بين السعر الرسمي والموازي بشكل مستدام.

- التغيرات السريعة في أسعار الفائدة وسعر الصرف أثرت على ثقة العملاء بالبنوك، حيث أدى عدم الاستقرار النقدي إلى توجه بعض العملاء نحو السوق الموازي أو الاستثمار في أصول بديلة مثل الذهب والعقارات.

- رغم ارتفاع ثقة العملاء في البنوك الحكومية بسبب الضمان الحكومي على شهادات الادخار، إلا أن القطاع المصرفي لا يزال بحاجة إلى تعزيز الشمول المالي وزيادة الاعتماد على الحلول الرقمية لجذب شرائح جديدة من العملاء.

٤. مقترحات لتحسين كفاءة الجهاز المصرفي من خلال السياسات النقدية

- خفض تدريجي لأسعار الفائدة لدعم الاستثمار وتقليل تكلفة التمويل على الشركات الصغيرة والمتوسطة.

- إعادة توجيه التمويل المصرفي نحو المشروعات الإنتاجية بدلاً من التركيز على تمويل الدين الحكومي.

- تقليل الاعتماد على شهادات الادخار كأداة رئيسية لجذب السيولة، واستبدالها بأدوات استثمارية بديلة مثل الصكوك والسندات المصرفية.

- تعزيز التكنولوجيا المالية والاستثمار في الخدمات المصرفية الرقمية لتوسيع قاعدة العملاء وجذب مزيد من السيولة.

- تحقيق استقرار أكبر لسعر الصرف من خلال دعم مصادر العملة الأجنبية بشكل مستدام مثل زيادة الصادرات وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بدلاً من الاعتماد على الأموال الساخنة.

يتضح من التحليل أن السياسات النقدية لعبت دوراً مهماً في استقرار الاقتصاد المصري لكنها في المقابل فرضت تحديات على القطاع المصرفي. وبينما ساعدت هذه السياسات في ضبط معدلات التضخم واستقرار الجنيه المصري، فإنها أدت إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض، ضعف الإقراض الإنتاجي، وزيادة الاعتماد على أدوات الدين الحكومي.

لذلك، هناك حاجة ماسة إلى إعادة هيكلة السياسة النقدية بحيث تكون أكثر توازناً بين تحقيق الاستقرار المالي ودعم النمو الاقتصادي. وهذا يتطلب تبني سياسات نقدية أكثر مرونة، تعزيز الابتكار المصرفي، وتحفيز البنوك على الاستثمار في القطاعات الإنتاجية بدلاً من الأدوات المالية قصيرة الأجل.

بهذه الإصلاحات، يمكن تحقيق كفاءة أكبر للجهاز المصرفي، وضمان استدامة القطاع المالي، وتعزيز دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

المراجع :

- European Central Bank (2023). Monetary Policy. Retrieved from -  
[www.ecb.europa.eu](http://www.ecb.europa.eu)
- Friedman, M. (1960). A Program for Monetary Stability. Fordham -  
University Press.
- National Academy of Economic Sciences (2022). Macroeconomic -  
Policy Reports.
- Samuelson, P., & Nordhaus, W. (2010). Economics (19th ed.). -  
McGraw-Hill.
- World Bank (2023). Monetary Policy Overview. Retrieved from -  
[www.worldbank.org](http://www.worldbank.org)
- البنك المركزي المصري (٢٠٢٤). تقرير السياسة النقدية – مارس ٢٠٢٤ . Retrieved  
from [www.cbe.org.eg](http://www.cbe.org.eg)

المراجع الإلكترونية للتقارير السنوية للبنوك المصرية:

- بنك القاهرة. (٢٠٢٤). التقارير السنوية والمعلومات المالية. تم استرجاعه من:  
<https://www.bdc.com.eg> (<https://www.bdc.com.eg/>)
- البنك التجاري الدولي CIB. (٢٠٢٤). التقارير السنوية والمركز المالي. تم استرجاعه من:  
<https://www.cibeg.com/ar>
- بنك مصر. (٢٠٢٤). التقارير السنوية. تم استرجاعه من:  
[https://www.banquemisr.com/?sc\\_lang=ar-EG](https://www.banquemisr.com/?sc_lang=ar-EG)
- البنك الأهلي المصري. (٢٠٢٤). التقارير السنوية والمعلومات المالية. تم استرجاعه من:  
<https://www.nbe.com.eg/NBE/E/#/AR/Home>
- البنك المركزي المصري. (٢٠٢٤). تقرير السياسة النقدية والتقارير الاقتصادية. تم استرجاعه من:  
<https://www.cbe.org.eg> (<https://www.cbe.org.eg/>)